الفصل الأول

المدخل المعجمي:
تنظيمه ودور

المدخل المعجمي:
تنظيمه ودوره

0- مدخل:

يُعدّ المعجم مكوّنا أساسيا من مكونات القالب النحوي في نظرية النحو الوظيفي (كما هو الشأن في النظريات اللسانية الأخرى، خاصة تلك التي تتجه اتجاها معجميا). فهو الأساس باعتباره يشكل "**المخزن**" الذي يمد المكونات الأخرى بالمادة المفرداتية، وهو الأساس كذلك إذ إن المدخل المعجمي يُعدُّ، باعتباره بنيةٌ، صورةٌ مصغرة أولى لبنية الجملة ككل. في هذا المبحث، نتناول، بعد عرض كيفية تنظيم المدخل المعجمي، مجموعة من القضايا تتعلق، بالدرجة الأولى، بالتمثيل الدلالي الذي يتوافر في هذا المدخل والدور الذي يقوم به بالنظر إلى التمثيل الدلالي التحتي للجملة باعتبارها كلاً.

1- المدخل المعجمي وتنظيمه العام:

من المتفق عليه أن مفردات اللغات الطبيعية تنقسم إلى قسمين: مفردات أصولا ومفردات فروعا. تُعَدّ أصولا المفردات التي يتعلمها المتكلم تعلما قبل استعمالها في حين تعد فروعاً جميع المفردات التي يقوم المتكلم باشتقاقها، عن طريق قواعد منتجة، من المفردات الأصول.

داخل القالب النحوي، يُمثّل للمفردات الأصول في قائمة متناهية تسمى "**معجما**" وتُسند مهمة اشتقاق المفردات الفروع إلى نسق من القواعد خاص: "**قواعد تكوين المحمولات**".

يتكون المدخل المعجمي للمفردة الأصل من شقين اثنين: إطار حملي وتعريف دلالي. يُمثّل الإطار الحملي للخصائص البنيوية التي تميز المفردة في حين يقوم

التعريف الدلالي، كما يوحي بذلك هذا المصطلح، بتحديد معنى المفردة. المـــدخل المعجمي، في حالة المفردات الأصول يأخذ، إذن، الصورة العامة التالية:

(1) ط: ت

حيث ط= إطار حملي؛ ت= تعريف دلالي.

أمّا التمثيل للمفردات الفرعية فيتم بواسطة قاعدة اشتقاق تتخـــذ، كصـــورة عامة، أحد الشكلين التالين:

(2) **دخل**: π- φ (س1)... (س ن)

خرج: φ (س1)... (س ن)

معنى: "...."

(3) π - φ (س 1)... (س ن) φ (س1)... (س ن) ⇦

معنى: "..."

حيث π = مؤشر الاشتقاق المقصود؛ φ = المحمول الأصل؛ φ = المحمـــول الفرعي.

مثال ذلك قاعدة اشتقاق الأفعال العلّية التي تتخذ الشكل (4) والـــتي تعـــد مسؤولة عن اشتقاق (6) من (5):

(4) **قاعدة تكوين المحمولات العلية**:

دخل: عل - φ (س1)... (س ن)

خرج: φ ف (س0) (س1)... (س ن)

معنى: "تسبب (س0) في أن تتحقق الواقعة المدلول عليها في الإطار الحملي - الدخل"

حيث عل= مؤشر العلية.

(5) شرب الطفل الدواء.

(6) شرّب الطبيب الطفلَ الدواء.

ويمكن صوغ القاعدة المسؤولة عن اشتقاق المحمولات العلية في اللغة العربية، بكيفية أدق، على الشكل التالي:

(7) **قاعدة تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية:**

دخل: عل - س.س.س }فَعَلِ{ ف (س1) منف... (س ن)

خرج: أ – س. س. س. }أُفْعَل{ف (س0) منف (س1) مستق... (س ن)
ب – س.س.س. }فَعِّل) ف(س0) منف (س1) مستق (س ن)

معنى: "تسبب (س0) في أن تتحقق الواقعة المدلول عليها في الإطار الحملي – الدخل".

مفاد القاعدة (7) أن الأفعال العلية الواردة على وزني "أفْعَل" و"فَعّل" تُشْتَق من الأفعال الأصول التي على وزن "فَعَل" أو "فَعِل" وأن موضوعا إضافيا دالا على الذات المتسببة ((س0)) يلحق موضوعات الفعل مصدر الاشتقاق[1].

ثمة تغييرات تمس، أيضا، الوظائف الدلالية التي تحملها الموضوعات تخضع لمبدأ التكيف الدلالي فصّلنا القول فيها في مكان آخر (المتوكل 1988).

2- الإطار الحملي:

يصاغ المدخل المعجمي، في نظرية النحو الوظيفي، على أساس أنه بنية مهمتها التمثيل لأحد أنماط الوقائع الأربعة التالية: "عمل" و"حدث" و"وضع" و"حالة". وأمثلة هذه الأنماط الأربعة هي (8 أ) و(8 ب) و(8 ج) و(8 د) على التوالي:

(8) أ – قتل خالد بكرا (عمل)
ب – فتحت الريحُ الباب (حدث)
ج – خالد جالس قرب الباب (وضع)
د – هند فرحة (حالة)

بناءً على ذلك، يتكون الإطار الحملي من "**محمول**" دوره الدلالة على الواقعة نفسها وعدد معين من "**الحدود**" تحيل على المشاركين في الواقعة. وتنقسم الحدود إلى زمرتين: زمرة "**الموضوعات**"وزمرة "**اللواحق**" على أساس أن الموضوعات تحيل على الذوات المشاركة التي يقتضيها تمام الواقعة بحيث إذا حذفت اختلت الواقعة وأن اللواحق مجرد تحديدات إضافية للظروف (الزمانية، المكانية...) التي تمت فيها الواقعة. ففي الجملة (9)، على سبيل المثال، ثمة واقعة (القتل) مدلول عليها بالمحمول الفعل "قَتَل" تُشارك فيها ذاتان أساسيتان، القاتل

(1) لقد افردنا دراسة خاصة للمحمولات العلية في (المتوكل 1988) ضمن بحث عام في المحملات الأفعال المشتقة في اللغة العربية.

(خالد) والمقتول (بكر) ويُحدّد ظروف وقوعها زمان (البارحة) ومكان (الشارع)، كما يتضح من التمثيل (10):

(9) قتل خالد بكراً البارحة في الشارع

(10)

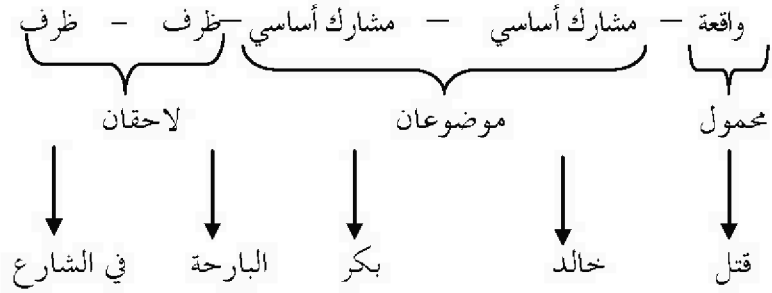

من الفروق التنظيمية القائمة بين الموضوعات واللواحق أن الموضوعات يمثل لها في المدخل المعجمي ذاته في حين أن اللواحق تضاف إلى الإطار الحملي النواة (محمول + موضوعات) في مرحلة لاحقة من مراحل اشتقاق الجملة.

2-1- المحمول:

فيما يتعلق بالمحمول ذاته، يؤشّر في الإطار الحملي لأمرين: (1) صورة المحمول المجردة و(ب) مقولته المعجمية.

صورة المحمول صورتان: صورة مجردة وصورة محققة ونقصد بالمجردة الصورة التي يَردُ عليها المحمول خارج سياق الجملة، أي قبل أن يخضع للقواعد الصرفية – التركيبية التي تخص المحمولات. أما الصورة المحققة فهي الصورة التي يتخذها المحمول بعد أن يكون قد أدرج في سياق جملي معين وخضع لهذه الطائفة من القواعد التي سيأتي التفصيل فيها في فقرة تالية.

ينتمي المحمول إلى إحدى المقولات المعجمية الكبرى التالية: الفعل والصفة والاسم والظرف[1] كما هو الشأن في الجمل التالية:

(11) أ – سافر خالد

(1) عن التفصيل في عدد المقولات المعجمية التي ترد محمولات وطبيعتها وكليتها، انظر هنخفيلد (1992).

ب – هند حزينة

ج – بكر أستاذ

د – السفر غداً

وتجدر الإشارة، بهذا الصدد، إلى أن هذه المقولات المعجمية الأربع تتفاوت من حيث ورودها محمولات. فلئن كان الفعل هو المقولة المرشحة بالدرجة الأولى للقيام بدور المحمول فالاسم ينزع عموما إلى أن يكون حدا من حدود الجملة في حين أن الصفة والظرف يردان غالبا مقيِّدين للاسم والفعل على التوالي. إذا صحت هذه الملاحظة وكانت ترقى إلى قدر معقول من العموم أمكننا أن نقول أن المقولات الأربع تتفاوت من حيث المحمولية (= القابلية للورود محمولات) وفقا للسلمية (12).

(12) **سلمية المحمولية:**

فعل > صفة > ظرف > اسم

لنعد الآن إلى صورة المحمول والفرق الذي أقمناه بين ما أسميناه "**الصورة المجردة**" و"**الصورة المحققة**".

في اللغات الهندية – الأوروبية (الانجليزية، الفرنسية...) تتخذ صورة المحمول المجردة شكل جذع (Stem) يتحقق فيما بعد، عن طريق إجراء قواعد التعبير الصرفية، بواسطة إضافة لواحق (لواحق و/أو سوابق). مثال ذلك الفعل "to look" في اللغة الانجليزية، الذي يمثل له في مستوى المدخل المعجمي في شكل الجذع "look" الذي يتحقق، عن طريق القواعد الصرفية، في صيغ "look" (حاضر) أو "looked" (ماض) أو ("to be looking ") (صيغة التدرج)... وحين يتعلق الأمر بالأفعال غير المطردة، تدرج في المدخل المعجمي جميع الصور التي يمكن أن يرد عليها الفعل كما هو الشأن، على سبيل المثال، بالنسبة للفعل "to sing" الذي يستلزم أن تورد في المدخل المعجمي ذاته كل صيغه ("sing"، "sang"، "sung"...).

بالنسبة لهذا النمط من اللغات، إذن، يمثل للمحمول، في مستوى المدخل المعجمي، في شكل جذع باعتبار هذا الشكل الصورة المجردة التي تتحقق، عن طريق قواعد التعبير الصرفية، في صيغ معيّنة حسب السياق الجملي، باستثناء المحمولات غير المطردة (غير الممكن التنبؤ بصيغها الصرفية) التي يلزَم إدراج جميع صيَغِها في المدخل المعجمي ذاته.

أمّا فيما يخص اللغة العربية (واللغات "غير السلسلية" بوجه عام) فإن نَسقَهَا الاشتقاقي يُوحي بأن تعامل المحمولات فيها معاملة مغايرة. ومن الإمكانات التي يمكن اقتراحها في هذا الباب والتي يبدو أنها تحظى بالمصادقة لدى جل الدراسيين الإمكان التالي:

(1) يمثل للمحمول في مدخله المعجمي في صورته المجردة:

(2) الصورة المجردة ليست جذعا (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في النمط السابق من اللغات) وإنما هي عبارة عن **جذر** (مكوّن من ثلاثة أصوات ساكنة) **ووزن** كما يتبين من التمثيل العام التالي:

(13) س س س }وزن{ α

حيث α = المقولة المعجمية (فعل، صفة، اسم، ظرف).

(3) تتحقق هذه الصورة المجردة (الجذر + الوزن) بواسطة إجراء قواعد التعبير، في شكل **صيغة**، صيغة الماضي أو صيغة المضارع[1]، وفقا للسمات الجهية والزمنية التي يحملها مخصص المحمول وسمات الشخص (والعدد).

(4) يقتضي هذا الطرح أن يميز الوزن والصيغة خاصة وأنهما قد يتماثلان، فالوزن تقتصر مهمته على التأشير للوضع الذي يتخذه المحول داخل النسق الاشتقاقي للغة موضوع الوصف (أصلي، فرعي مبني للمجهول أو مطاوع أو علّي أو منعكس...) في حين أن الصيغة تشكل التحقق الصرفي لهذا المحمول في سياق جملي معين. فالفعل "**خَرَج**"، مثلا، وزنه "**فَعَلْ**" على اعتبار أنه من المحمولات الثلاثية الأصول ويتحقق صرفيّا في شكل الصيغة "**فَعَلْ**" على اعتبار أن جهته جهة "**التمام**" وزمنه زمن "**المُضِي**"

حسب هذا التحليل، يكون التمثيل للمحمولات الفعلية "**كَتَبْ**" و"**كتّب**" و"**استكْتَب**" و"**كاتَب**"، مثلا، على الشكل التالي:

---

(1) سبق أن بينا (المتوكل 1987)، في هذا الصدد، أنه من الوارد أن تميز بين مصطلحي "**ماض**" و**مضارع**" ومصطلحي "مُضي" و"حال" على أساس أن المصطلحين الأولين يدلان على صيغتين صرفيتين وأن المصطلحين الثانيين يرمزان إلى سمتين دلاليتين. كما بينا بنفس المناسبة أنه ليس من اللازم أن تتطابق السمة الدلالية والصيغة الصرفية مثال ذلك أن صيغة المضارع لا تدل دائما على الزمن الحال كما هو الشأن في الجملة التالية مثلا: كان خالد يطالع كتابا حين دخلت عليه.

(14) ك ت ب {فَعَلْ}ف

(15) ك ت ب {فَعِّلْ}ف

(16) ك ت ب {استفعل}ف

(17) ك ت ب {فَاعَلْ}ف

هذه الصورة المجرّدة تتحول، فيما بعد، عن طريق قواعد التعبير الصرفية، إلى الصيغ الماضية "**كتَبْ**" و"**كتّبْ**" و"**استكتب**" و"**كَاتَب**" أو الصيغ المضارعية "**يكْتب**" و"**يُكتّب**" و"**يستكتب**" و"**يُكاتب**" طبقا للسمات الجهية والزمنية.

2-2- محلاتية المحمول:

نقصد بالمحلاّتية عدد المحلات التي يأخذها محمول ما ونوعها. وهو ما يقابل المصطلح "**Valency**". المحلاتية مستويان: محلاتية "**كمّية**" ومحلاتية "**كيفيّة**".

2-2-1- المحليات الكمية:

نحيل بالمحلاتية الكميّة على عدد الموضوعات التي يقتضيها محمول ما.

ويمكن تقسيم المحمولات، بالنظر إلى هذا الوسيط، وسيط المحلاتية الكمية، إلى محمولات أحادية ومحمولات ثنائية ومحمولات ثلاثية وهي المحمولات التي تأخذ، على التوالي، موضوعا واحدا وموضوعين وثلاثة موضوعات.

من أمثلة الأقسام الثلاثة من المحمولات ما يلي:

(18) أ - ذاب الثلج

ب - شربت هند شايا

ج - أهدى خالد هندا باقة زهر.

من القضايا التي ترتبط بالمحلاتية الكمية القضايا التالية:

(1) ثمة لغات، كالانجليزية والفرنسية تتضمن تراكيب يمكن أن يقال عنها إن محمولها محمول صِفْري (محمول دون موضوعات). من تلك التراكيب خاصة ما يدل على الأحوال المناخية كما هو الشأن بالنسبة للتراكيب التالية:

(19) a- It rains

b- Il pleut

c- Il fait beau

من الواضح أن الضمير الذي يتصدر الجمل (19 أ –ج) لا إحالة له وأنه مجرد صُرفة فارغة. ومن الواضح، تبعا لذلك، أن محمول هذه الجمل لا موضوع له.

لا يُوجَد، فيما نعلم، مقابل لهذا الضرب من التراكيب في اللغة العربية بحيث إذا أردنا نقل الجمل (19) إلى هذه اللغة لجأنا إلى استعمال جمل ذات محمول أحادي:

(20) أ – ينزل المطر

ب – الجو جميل

(2) من شبه الثابت أن أقصى عدد من الموضوعات يمكن أن يأخذه محمول ما هو ثلاثة موضوعات. فالأفعال التي صنفت في النحو العربي القديم على أنها أفعال رباعية (أي أفعال تأخذ ثلاثة "**مفاعيل**" بالإضافة إلى الموضوع الفاعل) كالفعل "**أُعْلِمَ**"، مثلا، إنْ هي إلا أفعال ثلاثية المحلاتية موضوعها الثالث جملة كما يتبين من التمثيل (21 ب) للجملة (21 أ):

(21) أ – أعلم خالدا بكرا هندا مسافرة

ب – [أعلم خالد بكرا [هند مسافرة]].

ج ج

تجدر الإشارة، في هذا الباب، إلى أن المحمولات المشتقة تنزع إلى الخضوع، من حيث محلاتيتها (الكمية والكيفية معا) لمبدأي التكيف الصوري والتكيف الدلالي الممكن صوغها كالتالي:

(22) **مبدأ التكيف الصوري**: (Principle of Formal Adjustment)

"تنزع التراكيب المشتقة المنتمية إلى نمط التراكيب س إلى تكييف خصائصها الصورية والنموذج الصوري للتراكيب غير المشتقة المنتمية إلى نمط التراكيب س".

(23) **مبدأ التكيف الدلالي**: (Principle of Semantic Adjustment)

"إذا خضع تركيب مشتق لمبدأ التكييف الصوري، فإنه ينزع إلى تكييف خصائصه الدلالية والنموذج الصوري للتركيب غير المشتق الذي ينامطه".

يفاد من (22) و(23) أن محمولا مشتق ما يخضع لضغط ما يُنامِطه من المحمولات الأصول المتوافرة في اللغة فينزع إلى أن يُكيّف خصائصه الصورية (محلاتيته الكمية) وخصائصه الدلالية (محلاتيته الكيفية) وخصائص هذه المحمولات.

من أمثلة ذلك المحمولات العلّية الناتجة، كما أسلفنا، عن قاعدة اشتقاق من مميزاتها توسيع محلاتية المحمول دخْلِها بإضافة موضوع واحد، الموضوع الدال على الـــذات المعَلّلة. هذه المحمولات إما ثنائية متفرعة عن محمول أحادي أو ثلاثية متفرعة عـــن محمول ثنائي كما هو شأن محمول الجملتين التاليتين:

(24) أ – أخْرجَت هندٌ خالداً

ب – أسكن خالد بكرا داره

يتبين من الجملتين (24 أ) و(24 ب) أن المحمول العلي الثنـــائي ("**أخـــرج**") والمحمول العلي الثلاثي ("**أسكن**") واردان بنفس المحلاتية الكمية والمحلاتية الكيفيـــة اللتين نجدهما في المحمولات الأصول الثنائية والثلاثية.

(3) الموضوعات، بوجه عام، هي الحدود الدالـــة علـــى "**المنفـــذْ**" و"**المتقَبّـــل**" و"**المستقَبِل**" أما الحدود الأخرى فتأتي لواحق. إلا أن ثمة محمولات ترد معهـــا هذه الحدود حدودا موضوعات لنقارن بين طرفي الزوج الجملي التالي:

(25) أ – يشتغل خالد في الرباط

ب – يسكن خالد في الرباط

المكون المكاني "**في الرباط**" حدّ لاحق في الجملة الأولى لكنه حد موضوع في الجملة الثانية، إذ إنه مقتضى هنا وغير مقتضى هناكَ. رائز ذلك أنه قابل للحذف في الجمل الأولى وغير قابل للحذف في الجملة الثانية:

(26) أ – يشتغل خالد

ب – ??? يسكن خالد.

فالجملة (26 أ) سليمة في حين أن الجملة (26 ب) غريبة (إن لم نقل لاحنـــة) إلا إذا أوّلت على أساس أن "**يسكن**" وارد بمعنى "**يهدأ**".

ما يمكن استخلاصه من هذه الملاحظة هو أن الفاصـــل بـــين الموضـــوعات واللواحق ليس دائما قارّا وأن ما يرد لواحق مع بعـــض المحمـــولات قـــد يَـــرد موضوعات مع البعض الآخر. والراجح أن الضابط لهذا التغير في الوضع (الانتقـــال من وضع لاحق إلى وضع موضوع) هو الفحـــوى الـــدلالي للمحمـــول. فمـــن المحمولات ما تقتضي دلالته الحد المكاني، مثلا، كموضوع ومنها مـــا لا تقتضـــي دلالته ذلك إذ يأخذ الحدُّ المكاني، إذا وَرَدَ، وضع مجرد لاحق.

(4) اللواحق طبقات: فثمة لواحق المحمول ولواحق الحمل ولواحق القضية واللواحق الإنجازية كما مر بنا. من أمثلة هذه الطبقات الأربع من اللواحق ما يلي:

(27) أ – ذهب خالد **من الرباط إلى مراكش**

ب – قابل خالد هندا **في الشارع أمس**

ج – **فعلاً**، أبدع محفوظ في روايته الأخيرة

د – **صراحة**، لم تعد تروقني أحوال هند

لواحق المحمول – وهي ما يعنينا هنا – هي الحدود الدالة على "**المستفيد**" من الواقعة و"**الأداة**" كما في الجملتين التاليتين:

(28) أ – اشترى خالد **لهند** سوارا من ذهب.

ب – قطعت زينب اللحم **بالسكين**

وهي أيضا اللواحق الدالة على "**المصدر**" و"**الهدف**" حين يتعلق الأمر بالمحمولات الدالة على التنقل كما هو الشأن بالنسبة للحدين "**من الرباط**" و"**إلى مراكش**" الواردين في الجملة (27 أ) أعلاه.

ميزة هذه الفئة من المحمولات أنها تلتصق التصاقا وثيقا بالمحمول ولا تقاسمها هذه السمةَ لواحق الحمل ولا لواحق القضية ولا لواحق الانجاز. إلا أنها رغم ذلك، لا ترقى إلى أن تكون موضوعات للمحمول. بروز ذلك أنها، بخلاف الموضوعات، قابلة للحذف دون مساس بنحوية الجملة:

(29) أ – ذَهَب خالد

ب – اشترى خالد سوارا من ذهب

ج – قطعت زينب اللحم

هذه الزمرة من الحدود، رغم التصاقها الدلاليّ بالمحمول، تظل مجرد لواحق، ولا يجوز بالتالي إيرادها في المدخل المعجمي[1].

(5) من العُطُوف، كما هو معلوم، عَطفُ الحدود. مثال هذا الضرب من العطوف ما يلي:

---

(1) فصلنا الحديث عن الفئات الأربع من اللواحق وعن ما يؤاسر ويخالف بينها في (المتوكل 1993 ب).

(30) أ – زارني بكر وإبراهيم

مما يجب أن يشار إليه أن المعطوفات، مهما بلغ عددها، تشكل حدا واحـــدا. فالموضوع المنفّذ، في الجملة (30) مثلا، موضوع واحد لا موضوعان وهـــو الحـــد العطفي "**بكر وإبراهيم**" ككل.

مفادُ هذا أن العطف ليس من القواعد التي تتسم بتوسيع محلاتية المحمـــول وأن تعدد المعطوفات داخل الحد الواحد لا يعني تعدد الموضوعات. فالفعل "زار" مثلا، محمول ثنائي ولا يمكن أن يكون أكثر من ثنائي ولو تعددت معطوفات أحد حديه، المنفذ أو المتقبل.

2-2-2- المحلاتية الكيفية:

يُقصَد بالمحلاتية الكيفية في أدبيات النحو الوظيفي، نوع الموضـــوعات الـــتي يأخذها محمول ما. ويُقصَد بالنوع، على وجه التحديد: **أولا**، قيود الانتقاء الـــتي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته **وثانيا**، الوظائف الدلالية التي تأخذها هذه المحلات. ويمكن، في رأينا، أن نضيف إلى قيود الانتقاء والوظائف الدلاليـــة سمـــة أخرى هامة جدا وهي الطبقة التي تنتمي إليها موضوعات المحمول.

2-2-2-1- الطبقة:

لنتذكر أن بنية الجملة تتضمن أربع طبقات: طبقة إنجازية وطبقة إنجازية وطبقـــة قضوية وطبقة حملية موسعة وطبقة حملية مركزية. من المبررات التي تدعم ورود التمييز بين هذه الطبقات الأربع (أو على الأقل بين الطبقات الثلاث الأولى) أن المحمول يمكن أن يأخذ، كموضوع ثان (الموضوع المتقبّل) إما موضوعا اسمياً أو موضوعاً – جملـــة أو موضوعاً – قضية أو موضوعاً – حملا كما يتضح من التمثيلات التالية:

(31) أ – φ (س1) (س2: [حد اسمي])

ب – φ (س1): (س2: [π_4 وي:[π_3 س ي: [π_2 وي: [π_1 [محمول (مض1)... (مض ن)]]]]]

ج – φ (س1) (س2: [π_3 س ي:[π_2 وي: [π_1 [محمول (مض1)... (مض ن)]]]]

د – φ (س1)(س2: [π_2 وي:: [π_1 [محمول (مض1)... (مض ن)]]].

ينتمي إلى هذه الفئات الأربع من المحمولات الفعل "**شرب**" و"**قال**" (وأفعال التلفظ بوجه عام) و"**ظن**") والأفعال الدالة على الاعتقاد) و"**سمع**" (والأفعال الدالة على الإدراك الحِسّي بصفة عامة). البنيات العامة لهذه المحمولات هي الآتية:

(32) أ – ش رب {فعِل} ف (س1) (س2: [حد اسمي])
ب – ق و ل {فعَل} ف (س1) (س2: [π_4 وي: [π_3 س ي: [π_2 وي: [π_1 [محمول (مض1)... (مض ن)]]]]].
ج – ظ ن ن {فعَل} ف (س1) (س2): [π_3 س ي: [π_2 وي: [π_1 [محمول (مض1)... (مض ن)]]]]
د – س م ع {فعِل} ف (س1) (س2: [π_2 وي: [π_1 [محمول (مض1)... (مض ن)]]]

على أساس التمييز بين الطبقات الأربع يتبين أنه من الممكن تصنيف المحمولات إلى أربع فئات:

(أ) المحمولات التي تأخذ، كموضوع ثان، موضوعا اسميا و(ب) والمحمولات التي تأخذ موضوعا – جملة و(ج) المحمولات التي تأخذ موضوعا – قضية و(د) المحمولات التي تأخذ موضوعا – حملا. وواضح أن هذا التصنيف يفي برصد خصائص الفئات الأربع من المحمولات رصدا لا يمكن أن يبلغه التصنيف الثنائي التقليدي الذي يميز بين الأفعال التي تأخذ، فضلة لها (= مفعول)، مركبا اسميا والأفعال التي تأخذ، في المحل ذاته، جملة. فإذا ما اقتصرنا على هذا التصنيف الثنائي أدى بنا ذلك إلى التسوية بين "**قال**" و"**ظن**" و"**سمع**" على أساس أنها جميعها تأخذ فضلة جملية وهو تعميم يحجب الفروق الدقيقة بين هذه الأفعال من حيث محلاتيتها. فليس الفعل الذي يأخذ جملة كالفعل الذي يأخذ قضية وليس هذان الفعلان كالفعل الذي يأخذ مجرد حمل بسيط. من روائز الفرق، من حيث المحلاتية الكيفية، بين ما يأخذ قضية وما يأخذ حملا، مثلا، أن للفعل "**سمع**" معنيين مختلفين باختلاف نوع الموضوع الثاني: فحين يرد هذا الفعل في تركيب موضوعه الثاني مجرد حمل يكون دالا على الإدراك الحسي كما في (33):

(33) سمع خالد هندا تغني

وحين يرد في تركيب موضوعه الثاني قضية يكون بمعنى "**بُلّغ**" أو "**عَلِم**":

(34) سمع خالد أن هندا تغني

هذا الفرق في المعنى وفي المحلاتية لا تمكن من رصده قاعدة تفريعية من قبيل (35):

(35) ج ⟵ ف م س ج

2-2-2-2- قيود الانتقاء:

يُعرّف ديك (ديك 1989: 76) قيود الانتقاء على أساس أنها سمات تحدّد "خاصية تشكّل قيدا على نمط الحد الذي يمكن إدماجه في محل الموضوع".

يتبين من هذا التعريف أن قيود الانتقاء هي سمات يجب أن تتوافر في الوحدات المعجمية الممكن إيرادها في محلات الموضوعات بالنظر إلى طبيعة المحمول.

يقوم هذا الضرب من القيود بدور منع توليد تراكيب لاحنة من قبيل (36):

(36) * شرب الطفل خبزا

موطن اللحن في (36) هي العلاقة بين المحمول "**شرب**" الذي يقتضي في موضوعه الثاني سمة "**السائل**" والحد "**خبزا**" الذي لا تتوافر فيه هذه السمة.

وقد اختُلف في طبيعة ما يتسبب في لحن الجمل التي من قبيل (36). وأدّى هذا الاختلاف إلى اتخاذ أحد الموقفين التاليين:

(1) يقوم الموقف الأول على فكرة أن لحن هذا الضرب من التراكيب لحن لغوي صرف كامن في العلاقات البنيوية القائمة بين المحمول وموضوعاته، أي بين خصائص المحمول وخصائص الموضوعات. ويترتب عن هذا الطرح أن هذه الخصائص يجب أن تُرصد داخل العبارة اللغوية نفسها (في شكل قيود انتقاء) كما يتبين من الإطر الحملي الآتي:

(37) ش ر ب{فَعِل} ف (س 1:<حي>) منف (س2: <سائل>) متق حسب هذا الموقف، يكمن لحن الجملة (36) والجملة (38):

(38) * شرب القلم شايا.

في أن الأولى تخرق القيد "**سائل**" المقتَضَى من الموضوع المتقبل وأن الثانية لا تُرضي القيد "**حي**" المفروض توفره في الموضوع المنفذ.

(2) أما الموقف الثاني فيصدر عن الطرح التالي: لا يكمن لحن الجمل التي من قبيل (36) و(38) في خرق علاقات لغوية صرف وإنما يرجع إلى خطأ في ما تعرفه عن العالم. فاللحن، هنا، معرفي وليس لغويا. طبقا لهذا الطرح الجملتان (36) و(38) جملتان سليمتان تمام السلامة لغويا ولكنهما غريبتان من حيث إنهما تثبتان أمرين يتناقضان وما نعرفه عن العالم الخارجي (أن القلم لا يشرب شايا وأن الخبز من الأشياء التي لا تشرب وإنما تؤكل).

أغلب اللغويين تبنّوا الطرح الأول، بما فيهم ديك (ديك 1989) ومن المبررات التي يقدمها ديك لتبنيه هذا الطرح ما يلي:

(أ) ثمة أفعال كثيرة لا تأخذ كموضوع ثان إلا فئة معينة من الموضوعات ذات سمة خاصة. ولعل من أمثلة ذلك، في اللغة العربية، الفعل "**جذع**" الذي لا يقبل كموضوع ثان إلا حدا اسميا يحمل سمة "**الأنفية**". ويُلاحظ أن مقابلات هذه الأفعال في لغات أخرى ليست لها، ضرورةُ هذه الخاصية.

(ب) تنزع الأفعال الدالة على التنقل، في كثير من اللغات، إلى أن تصبح، عبر مسلسل تحجُّر، مجرد أفعال مساعدة تقوم بمهمة التأثير إلى الجهة والزمن. من أمثلة ذلك الفعل "**راح**" في الدارجة المصرية و"**غادي**" و"**ماشي**" في الدارجة المغربية. هذه المفردات كانت تقتضي في موضوعها الأول أن يتسم بخاصية "**الحيوية**" (لا ينتقل إلا الكائن الحي) وبعد أن تحجّرت وأصبحت مجرد أدوات دالة على الزمن "المستقبل القريب" لم يعد لهذا القيد وُرودُ وأصبح من الممكن إسناد هذه الأدوات إلى غير الحي كما في الجمل التالية:

(39) أ – الغِنوة دِي رَاح تنجح

ب – السيارات غادي يغلاو

ج – الشتا ما شي تطيح اليوم

وما يُستخلَص من هذا أن الرصد الملائم لمسلسل التحجر الذي يلحق هذه الفئة من الأفعال يستلزم أن يمثل لقيود الانتقاء في مداخلها كسمات معجمية.

(ج) ثمة قواعد اشتقاق لا تحدث تغييرا إلا في قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول الأصل على موضوعاته. ولا يمكن أن تصاغ هذه الفئة من القواعد صوغا ملائما إلا إذا كان منصوصا على قيود الانتقاء في الإطار الحملي – الدخلي.

ويكمن في رأينا، أن نضيف إلى هذه المبررات الثلاثة المبرر التالي:

(د) لو كانت هذه القيود قيودا غير لغوية، أن قيودا تتعلق بما نعرفه عن العالم الخارجي لكانت هذه القيود عامة تخضع لها المحمولات المترادفة من لغة إلى أخرى، والملاحظ أن هذه القيود قد تصح بالنسبة لمحمول ما في لغة ما دون أن يخضع لها المحمول المعادل في لغة أخرى. من أمثلة ذلك أن الفعل "**أكَل**" يفرض على موضوعه الثاني أن يكون دالاً على مأكول صلب (خبز، لحم، فاكهة...) في حين أن مقابله الفرنسي (manger") لا يفرض ذلك دائما، لنقارن بين الزوجين الجمليين التاليين:

(40) أ – أكل الطفل تفاحة

ب – * أكل الطفل حساءه

(41) a- L'enfant a mangé une pomme

b- L'enfant { a mangé / * a bu } sa soupe

ما يفاد من المقارنة بين الزوجين الجمليين (40) و(41) هو أن السمات الانتقائية خصائص لغوية يفرضها محمول معين (أو فئة من المحمولات) على موضوعاته داخل نسق لغوي معين وأنها، بالتالي، لا تدرك من معارفنا عن العالم الخارجي، وإنما تُتَعلّم تعلّماً مع باقي ما نتعلمه عن لغة بعينها.

ما أورده ديك وما أضفناه لا يصدق على جميع القيود غير الصرفية التركيبية التي يمكن أن يُؤدّي خرقها إلى لحن أو على الأقل إلى غرابة. لنتأمل بهذا الصدد الجملة (42):

(42) تزّوج الراهب أمس.

لا يمكن إرجاع غرابة هذه الجملة إلى خرق لقيد من قيود الانتقاء إذ إن الموضوع الأول "**الراهب**" يستجيب تماماً للقيد المفروض عليه. قيد "**إنسان**" مصدر الغرابة في هذه الجملة هو أنها تثبت أمرا يناقض ما نعرفه عن العالم الخارجي وهو أن الرهبان في شرع الكنيسة الكاثوليكية لا يتزوجون. هذا الخرق ليس لغويا ولو كان كذلك لما اتسمت مقابلات الجملة (43) في لغات أخرى بنفس الغرابة. وبما أنه غير لغوي فلا يجب أن ننص على خاصية "عدم تزوج الرهبان" داخل الإطار

الحملي للفعل "**تزوج**" على أساس أنها تشكل قيد انتقاء شأنها في ذلك شأن الخصائص التي من قبيل "**حي**"، "**إنسان**"، "**سائل**"... وغيرها. ما يمكن فعله، في هذه الحالة، في رأينا، هو ترك مهمة رصد الخرق لقالب آخر غير القالب اللغوي وليكن القالب المعرفي. على هذا الأساس تولد الجملة (42)، مثلا، داخل القالب النحوي على أساس أنها سليمة تركيبا ودلالة وتداولا ثم تُحال على القالب المعرفي لتؤول على أنها تتضمن مناقضة لمعارفنا عن رجال الكنيسة.

في سياق الحديث عن الطبيعة اللغوية الصرف لقيود الانتقاء، نشير إلى أن السمات التي من قبيل "**حي**" و"**إنسان**" وغيرهما ليست سمات مجردة مستقلة عن اللغات، كتلك التي نجدها في التمثيل الدلالي التحتي في نظرية ما دُعِي بالدلالة التوليدية وإنما هي وحدات معجمية (محمولات كباقي المفردات) ملموسة تنتمي إلى اللغة موضوع الوصف، ويمثل لها في مداخل معجمية كباقي الوحدات المعجمية الأخرى، والحكمة في ذلك حكمتان: **أولاهما** الاستجابة للمبدأ المنهجي العام القاضي بتقييد تجريدية الجهاز الواصف ما أمكن ذلك كي لا يُغرِق في الابتعاد عمّا يشكل خصائص كل لغة. **وثانيتهما** المحافظة على نسقية المعجم بحيث إذا خلت لغة ما من مفردة ما فإن المفردة لا يمكن إيرادها كسمة انتقائية لأن مفردة أخرى من تلك اللغة.

ثمة ملحوظتان اثنتان يمكن أن نوردهما في ختام هذا المبحث حول قيود الانتقاء:

(1) لا يفرض المحمول قيود انتقاء إلا على الحدود التي تشكل موضوعات له. فلا قيود انتقاء على الحدود اللواحق. وليس من الضروري أن تفرض قيود انتقاء على كل الموضوعات. فالمحمول "**أعطى**" مثلا، يفرض على موضوعيه الأول الثالث أن يتسما بالحيوية ولكنه لا يفرض أي قيد على موضوعه الثاني، الموضوع المتقبل، كما يتبين من الإطار الحملي التالي:

(43) ع ط و {أفعل} ف (س1: <حي>) منف
(س2) متق
(س3: < حي >) مستف

في هذا الباب نفسه تجدر الإشارة إلى أن المحمولات تختلف من حيث التفاوت في صرامة القيود الانتقائية. فمنها ما يفرض قيودا صارمة ومنها ما هو مَرِن. تتسم

المحمولات المرنة بخاصية انفتاح حقل المفردات التي يمكن أن ترد موضوعات لهـا. ومرونة هذه المحمولات نفسها درجات: فمنها ما يترك الحقل منفتحا تمام الانفتاح بحيث لا يفرض أي قيد بالنسبة لحد موضوعاته ومنها ما يحد من انفتـاح الحقـل بفرض قيد خفيف. مثال الحالة الأولى الموضوع الثاني للفعل "**أعطـى**" (ولمقابلـه "**أخذ**") ومثال الحالة الثانية الأفعال التي من قبيل "**أكـل**" و"**شـرب**" و"**كتـب**" وغيرها. أما المحمولات الصارمة فخاصيتها تقلص حقل المفردات الـتي يمكـن أن تواردها كموضوعات نظرا لثقل القيد الذي تفرضه. فالفعل "قضم"، يعد صـارما بالنسبة لما يفرضه على موضوعه الثاني إذا قورن بالفعل "**أكل**". وقد تصل الصرامة إلى منتهاها حيث يتقلص الحقل فلا يتضمن إلا مفردة واحدة كمـا هـو الشـأن بالنسبة للفعلين "**جدع**" و"**أزّ**" فالفعل الأول لم يعد يقبل كموضوع ثانٍ إلا المفردة "**الأنف**" والفعل الثاني لا يكاد يوارده كموضوع ثان إلا المفردة "**طائرة**". في هذه الحالة، يمكننا أن نتساءل عما إذا كان من الضروري النص على قيـد الانتقـاء إذ يصبح من الوارد إيراد المفردة الوحيدة التي يمكن أن تحل في محل الموضوع (الأول أو الثاني) بدءا في مستوى الإطار الحملي ذاته. على ذلك الأسـاس يكـون الإطـار الحملي للفعل "**جدع**" الإطار (45) لا الإطار (44):

(44) ج د ع {فَعَل} ف (س1: <إنسان>) منف
(س2): <عضو>) متق

(45) ج د ع {فَعَل} ف (س1: <إنسان>) منف
(س2: أنف) متق

إذا صح هذا التحليل، يكون التمثيل للمدخل المعجمي لهذه الفئة من المحمولات كالتمثيل المعجمي للعبارات المتحجرة التي سنفصل فيها القول في مبحث لاحق.

(2) تُعزَى، عادةً، غرابةُ الجمل التي من قبيل (46) إلى خرق مـا يسـمى بقيـد "المراقبة" وهو القيد القاضي بألا يؤمر إلا بفعل ما يراقبه المأمور أن ما يستطيع فعله:

(46) ?? اشْرَبْ ألفَ كأس من لبن في دقيقة.

كيف يمكن أن نرصد هذا الضرب من الخروق في الإطار المتوافر في نظريـة النحو الوظيفي؟ ثمة إمكانات ثلاثة حسب ما نرى:

أولا: يمكن أن نفكر في اعتبار غرابة التراكيب التي من قبيل (46) ناتجة عن خرق لقيود انتقاء يفرضها المحمول على موضوعاته:

ثانيا: يمكن أن نعزوَ هذه الغرابة إلى خرق سمة "المراقبة" التي يجب أن يتسم بها المحمول ذاته، أو على الأدق، الواقعة التي يدل عليها المحمول؛

ثالثا: أما الإمكان الثالث فهو أن نعتبر أن الغرابة ناتجة عن خرق معرفي لا عن خرق لغوي، أي عن نوع من المناقضة لما تعرفه عن العالم الخارجي (مثلا، أن الإنسان لا يمكن أ يشرب ألف كاس من لبن في دقيقة مهما كانت قدرته على الشرب).

من الدواعي التي يمكن أن تجعلنا نعدل عن الإمكان الأول وعن الإمكان الثاني أمران:

(أ) ليس الخرق خرقَ قيد محلّي، قيد يتعلق بأحد الموضوعات أو بالمحمول في حد ذاته، بل خرقا لقيد يتعلق بالتركيب ككل أي بالعلاقة بين المحمول وموضوعاته من جهة وبين الموضوعات من جهة ثانية كما تدل على ذلك سلامة العبارات التي من قبيل:

(47) أ – اشربوا ألف كأس من لبين في دقيقة

ب – اشرب ألف كأس من لبن في ما تبقى من عمرك.

(ب) من الصعب اعتبار الخرق الذي من هذا القبيل خرقا لقيود (أو خصائص) لغوية صرف والراجح أن هذا الخرق خرق لما تعورف عليه عن العالم الخارجي (عن طاقة الإنسان الاستيعابية فيما يتعلق بالجملة (46)) أكثر ما هو خرق لقواعد لغوية ويتم رصده بالتالي في القالب المعرفي.

2-2-2-3- الوظائف الدلالية:

تحمل حدود المحمول أدوارا دلالية (نسميها، في إطار النحو الوظيفي، وظائف دلالية) مهمتها التأشير إلى نوع مساهمة الذوات التي تحيل عليها هذه الحدود في الواقعة ككل. فالوظيفة الدلالية"**المنفذ**" تؤشر للذات التي قامت بتحقيق الواقعة والوظيفة الدلالية "**المتقبل**" تؤشر للذات تتحمل الواقعة...

وتختلف الوظائف الدلالية عن الوظائف التركيبية والوظائف التداولية اختلافا بيّناً. فالوظائف التركيبية (الفاعل، المفعول...) يتم تحديدها لا من الواقعة نفسها بل

من المنظور المعتمد في تقديم الواقعة. فالوظيفة الفاعل تُسنَد إلى الحد الدال على الذات المتّخَذة منظورا رئيسيا بينما الوظيفة المفعول تُسنَد إلى الحد الدال على الذات المتّخذة منظورا ثانويا. ففي الجملة (48 أ)، مثلا، اتّخِذ الحد المنفد منظورا رئيسيا فأخذ الوظيفة الفاعل في حين أن الحد المتقبل هو الذي أخذ هذه الخاصية في الجملة (48 ب):

(48) أ – عشق خالدُ هنداً

ب – عشِقَت هندُ (من قبَل خالد)

أما الوظائف التداولية فمهمتها التأشير إلى الوضع الإخباري الذي تتخذه حدود المحمول داخل العبارة باعتبار حمولتها المعلوماتية. فالوظيفة "**المحور**" تسند إلى الحد المُحِيل على الذات محطّ الحديث والذي يحمل عامة، معلومة "**مُعطاة**" (= "**قديمة**") في حين تُسنَد الوظيفة البؤرة إلى الحد الحامل للمعلومة "**الجديدة**" (فتكون بؤرة جديد) أو الحد الحامل للمعلومة المتنازَع في ورودها (فتكون بؤرة مقابلة). ففي الجملة (48 أ)، مثلا، على اعتبارها جوابا لسؤال يستفهم فيه عن الشخص المعشوق، يأخذ الحد الفاعل ("**خالد**") الوظيفة المحور والحد المفعول ("**هندا**") الوظيفة البؤرة الجديد على وجه التحديد).

بناءاً على أن هذه الفئات الثلاث من الوظائف تتباين من حيث طبيعتها كما تتباين من حيث مهامّها، كان التمثيل لها، في النحو الوظيفي، في مستويات ثلاثة متمايزة. فالوظائف الدلالية يتم رصدها في المدخل المعجمي ذاته (بالنسبة للحدود الموضوعات) في حين يتم إسناد الوظائف التركيبية والتداولية في مرحلتين لاحقتين (متأخرتين نسبيا) من مراحل اشتقاق الجملة.

تتضمن الجملة، في حالات تمامها، واقعتين اثنتين: (أ) الواقعة التي تَردُ الجملةُ لوصفها التي تدل عليها طبقة الحمل و(ب) الواقعة التلفظية ذاتها أي واقعة القيا بفعل لغوي في موقف تواصلي معين قصد تحقيق هدف تواصلي معين.

ففي الجملة (48 أ)، على سبيل المثال، تتواجد واقعتان: واقعة عشق خالد لهند وهي الواقعة المراد تبليغها وواقعة إنتاج الجملة ذاتها. وهذا ما يشار إليه، في البنية التحتية للجملة عامة، بواوين (وي، وي) واو كبير تؤشر لواقعة التلفظ وواو صغيرة تدل على الواقعة المراد رصدها عن طريق إنتاج الجملة. خلاصة هذا أن الجملة

تتضمن واقعتين، واقعة التلفظ والواقعة الموصوفة، مدمجة ثانيتُهما في أولاهما كما يتبين من (49):

(49) [و [واقعة التلفظ] و: [الواقعة الموصوفة]]

تواجُدُ هاتين الواقعتين داخل الجملة هو ما يبرر إسناد الوظائف الدلالية لا للحدود الموضوعات فحسب بل كذلك للحدود اللواحق، فلواحق المحمول ولواحق الحمل (لواحق الطبقتين الأوليين) كالموضوعات تأخذ وظائف دلالية بمقتضى إسهام الذوات التي تحيل عليها في الواقعة الموصوفة أما لواحق الطبقة الرابعة، اللواحق الإنجازية التي من قبيل "**صراحة**" فإنها تأخذ وظائف دلالية على أساس انتمائها إلى الواقعة التلفظية. وتأخذ هذه الطبقة من اللواحق، أساسا، الوظيفة الدلالية "**الحال**"[1] (وهذه الوظيفة هي التي تحدّد حالتها الإعرابية النصب) على اعتبار أن هذه اللواحق ترد لتبيّن الكيفية التي تم بها وقوع الفعل اللغوي. ففي الجملة (50)، مثلا، يأخذ اللاحق الإنجازي الوظيفة الدلالية "الحال" (ويأخذ بذلك الحال الإعرابية النصب) على اعتبار أن هذا اللاحق يكيف فعل الإخبار كما يتضح من الجملة المرادفة (أو شبه المرادفة) (51):

(50) **صراحة**، ساعِني تصرف هند البارحة.

(51) أخبرك **صراحة** أن تصرف هند البارحة ساعِني.

هنا يُطرح إشكال ما يحدّد الحالة الإعرابية (النصب) التي تحملها اللواحق القضوية، لواحق الطبقة الثالثة، التي لا تنتمي إلى الواقعة الموصوفة ولا إلى واقعة التلفظ.

من أمثلة هذه اللواحق "**فعلا**" و"**حقاً**" الواردتين في الجملتين التاليتين:

(52) أ – **فعلاً**، أصبح بكر عدواني الطبع

ب – **حقاً**، ظلم خالد بكراً

---

(1) ثمة طبعا وظائف دلالية أخرى تَسم اللواحق الإنجازية كالوظيفة "**العلة**" والوظيفة "**الشرط**" والوظيفة "**الهدف**". وهَذه أمثلة للحالات الثلاث:

بما أنك تريد أن تعرف كل شيء، إن خالدا ينوي العدول عن مشروعه.

إذا كنت تريد الصراحة، لم يعد خالد يطبق رؤيتك.

لن يزورنا خالد اليوم، **لكي تطمئن**.

ثمة حالات قد توحي بأن هذه اللواحق لواحق إنجازية شأنها في ذلك شأن اللواحق التي من قبيل "**صراحة**"، وقد يُبَرر الخلط بين الفئتين من اللواحق إمكان ورودها متصدرة للجملة كما في (50) و(52 أ- ب). وقد يبرر هذا الخلط كذلك أن اللواحق المنتمية إلى الفئتين تتعلق بالمتكلم أكثر مما تتعلق بمضمون الجملة. إلا أن الفرق واضح لا يمكن أن يحجبه هذا التآلف الظاهري. ويكمن، أساسا، في الأمور الثلاثة التالية:

(أ) تتعلق اللواحق الإنجازية بالفعل اللغوي ذاته في حين أن اللواحق القضوية تتعلق بموقف المتكلم (يقين، شك...) من فحوى خطابه:

(ب) ترد اللواحق الإنجازية متعلقات للفعل الإنجازي الصريح، بخلاف اللواحق القضوية كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(53) أ - أخبرك صراحةً أن خالد أصبح عدواني الطبع

ب - أخبرك فعلاً أن خالداً أصبح عدواني الطبع

فلا يمكن اعتبار (53 ب) جملة سليمة البناء إلا إذا أولت على أساس أن اللاحق "**فعلا**" يؤكّد الإخبار ذاته لا مضمون الإخبار حيث تكون مرادفة للجملة (54 أ) لا للجملة (54 ب):

(54) أ - أؤكد لك أنني أخبرك أن خالداً أصبح عدواني الطبع

ب - أخبرك أنني أؤكد لك أن خالداً أصبح عدواني الطبع

(ج) فيما يخص الموقع، تنزع اللواحق الإنجازية إلى احتلال صدر الجملة في حين أن اللواحق القضوية تستطيع أن تتصدر الجملة كما يمكن أن ترِد متأخرة. قارن بين الزوجين الجمليين التاليين:

(55) أ - **صراحة**، أزعجني تدخل بكر.

ب- ?? أزعجني تدخل بكر صراحة

(56) أ - **فعلا**، أزعجني تدخل بكر

ب - أزعجني تدخل بكر فعلا.

يستخلص من هذه الملاحظات الثلاث أنه من غير الممكن أن تُعدّ اللواحق القضوية من متعلقات واقعة الفعل اللغوي. ولا يمكن عدّها كذلك من عناصر الواقعة الدال عليها الحمل إذ إنها لا تحيل على أحد المشاركين فيها ولا على ظروف

وقوعها (الزمانية والمكانية وغيرها) وإنما هي بمثابة أسوار وجهيّة مهمتها تحديد مدى مطابقة مضمون القضية (بما فيه الواقعة) للواقع كما يُقدّرها المتكلم.

إذا كانت اللواحق القضوية لا تنتمي لأي من الطبقتين اللتين تتضمنان واقعة، يصبح من الصعب أن تعد الحالة الإعرابية التي تأخذها هذه اللواحق حالة إعرابية وظيفية (تقتضيها وظيفة دلالية) ويصبح من الراجح، بالتالي، أن هذه الحالة الإعرابية حالة بنيوية لا محدّد وظيفي لها.

تقوم بين مختلف الوظائف الدلالية سلمية تُبين عن درجات متفاوتة من حيث الأهمية بالنظر إلى الواقعة. هذه السلمية هي كما وردت في (ديك 1989)، السلمية التالية:

(57) **سلمية الوظائف الدلالية**

منفذ > متقبل > مستقبل > مستفيد > أداة > مكان > زمان

تستدعي السلمية الوظيفية (57) الملاحظات التالية:

(1) لا تهم هذه السلمية إلا الوظائف الدلالية التي تأخذها الموضوعات ولواحق الحمل. مفادُ ذلك أن الوظائف الدلالية التي تحملها لواحق الطبقة الرابعة، اللواحق الإنجازية، ليست معنية:

(2) يمكن التمييز داخل هذه السلمية بين وظائف الموضوعات ووظائف اللواحق من جهة وبين لواحق المحمول (مستفيد، أداة) ولواحق الحمل (مكان، زمان) من جهة ثانية على أساس أن وظائف الموضوعات تعلو سلميا وظائف اللواحق وأن وظائف لواحق المحمول تعلو وظائف لواحق الحمل. وإذا أخذنا بعين الاعتبار اللواحق الإنجازية على أساس أنها دون حدود الحمل ككل (موضوعات ولواحق) من حيث الأهمية بالنظر إلى الواقعة النواة، أصبحت سلمية الوظائف على الشكل التالي:

(57) **سلمية الوظائف الدلالية الموسّعة:**

{منف > متقبل > مستقبل} > {مستفيد > أداة} > {مكان > زمان} > وظائف اللواحق الإنجازية.

ويدعّم السلمية (57) أنها تتحكّم في إسناد الوظيفتين التركيبتين الفاعل والمفعول بحيث يصعب هذا الإسناد بقدر ما تبتعد عن الوظائف الدلالية الواردة في

أعلى السلمية. بصفة عامة، لا يتعدى إسناد الفاعل والمفعول حيِّز الحمل ويـــزداد هذا الاسناد صعوبة كلَّما ابتعدنا عن الوظيفة الدلالية رأس السلمية، الوظيفة المنفذ، كما يتضح من سلْمية الإسناد (58):

(58) **سلمية إسناد الفاعل والمفعول:**

{منف > متق > مستق} > {مستف > أد} > {ملك > زم >{ لواحق إنجازية

فا	+	+	+	+	+	+	−
مف	+	+	+	+	+	+	−

ومن المعلوم أن هذه السلمية تختلف باختلاف اللغات. فمن اللغـــات مـــن لا يتعدى فيها إسناد الفاعل والمفعول الموضوع المتقبل (كاللغة الفرنسية) ومنـــها ما يمكن إسناد الفاعل والمفعول فيها إلى الحدود اللواحق كما في اللغـــة العربيـــة مثلا:

(59) أ – وهب خالد بكراً مالاً

ب – وُهِبَ بكرً مالاً

ج – وُهِب المال بكراً

د – سير ساعتان/فرسخان

(3) لم يرد في أدبيات النحو الوظيفي إشارة إلى موضع وظائف دلالية أخـــرى في سلمية الوظائف كالوظائف الثلاث "**العلّة**" و"**الهدف**" و"**الشرط**" مثلا رغم أن هذه الوظائف ذكرت (ديك 1989) في معرض الحديث عـــن اللواحـــق وطبقاتها. ما يمكن قوله عن هذه الوظائف هو أنها تنتمي إلى الطبقة الثانية أي طبقة الحمل الموسع شأنها في ذلك شأن الوظيفتين "**المكان**" و"**الزمان**". ويمكن القول، دون جزم، أن الوظائف الثلاث المعنية بالأمر ليست، بـــالنظر غلـــى الواقعة، في أهمية هاتين الوظيفتين على اعتبار أن لا واقعة تتم خـــارج ظـــرفي الزمان والمكان في حين أن العلة والهدف والشرط ليست مـــن المســـتلزمات الضرورية لكل الوقائع. إذا صح هذا، أمكننا أن نضيف هذه الوظائف الدلالية الثلاث إلى السلمية على أساس أنها تلي وظيفتي الزمان والمكان.

ولنعد الآن إلى ما يهمنا هنا بالدرجة الأولى: الوظائف التي تلحق بموضوعات المحمول والتي يمثل لها وحدها في مستوى المدخل المعجمي.

يمكن أن يأخذ المحمول، كما تقدم. موضوعاً واحداً أو موضوعين اثنين أو ثلاثة موضوعات على الأكثر. ويُعرّف الموضوع الأول (ديك 1989: 101) بأنه الموضوع الوحيد في الأطر الحملية الأحادية (= أطر المحمولات الأحادية) أو الموضوع المركزي في الأطر الحملية الثنائية أو الثلاثية. ويستقي الموضوع الأول مركزيته من كونه يأخذ الوظيفة الدلالية الأساسية، أي الوظيفة التي تؤشر لنمط الواقعة ككل. هذه الوظيفة إما "**منفذ**" أو "**متموضع**" أو "**قوة**" أو "**متحمل**" أو "**حائل**". تحديد هذه الوظائف الخمس، كما ورد في (ديك 1989: 101)، هو كالتالي:

(60) أ – **المنفذ**: الذات المراقبة لعمل
ب – **المتمرضع**: الذات المراقبة لوضع
ج – **القوة**: الذات غير المراقبة المُحدِثه لحدث
د – **المتحمل**: الذات التي تتحمل حدثا
هـ – **الحائل**: الذات المتسمة بحالة

من التحديدات (60 أ – هـ) يتبين أن الوظيفة الدلالية هي التي تؤشر، فعلا، لنمط الواقعة الدال عليها المحمول. فالمنفذ يؤشر للعمل والمتوضع للوضع والقوة للحدث والمتحمل للحدث بوصفه غير ناتج عن قوة والحائل للحالة.

من أمثلة التراكيب الواردة فيها هذه الوظائف الخمس ما يلي:

(61) أ – سافرت زينب (منف)
ب – بكر واقف بالباب (متض)
ج – زينب فرحة (حا)
د – زمجرت الريح (قوة)
هـ – سقط الإناء (متح)

أما الموضوعان الثاني والثالث فإنهما يأخذان وظيفتيهما الدلاليتين طبقا للتقابلات التالية:

(62) أ – 1 2 3
منفذ متقبل مستقبل
متموضع مكان
قوة اتجاه
متحمل مصدر

وتحدد وظائف الموضوعين الثاني والثالث كما يلي (ديك 1989: 103):

(63) أ – **المتقبل**: الذات المتقبلة لعملية ما قام بها مراقب (منفد/متموضع) أو قوة؛

ب – **المستقبل**: الذات التي تُنقِل شيء ما إلى ملكيتها؛

ج – **المكان**: الموضع الذي يستقر فيه شيء ما؛

د – **الاتجاه**: الذات التي ينتقل شيء ما نحوها؛

هـ – **المصدر**: الذات التي ينتقل منها شيء ما؛

ويمكن التمثيل لهذه التقابلات بالجمل التالية:

(64) أ – منح خالد (منف) هنداً (مستق) نقوداً (متق)

ب – تسكن هند (متمض) بمدينة مراكش (مك)

ج – يسقط المطر (قوة) على الأرض (اتجاه)

د– سقطت التفاحة (متحمل) من الشجرة (مصدر)

إن الوظائف الدلالية التي كانت محط الحديث في هذه الفقرة لها ما يبرر التأثير لها في مستوى المدخل المعجمي إن بالنظر إلى التمثيل الدلالي أو بالنظر إلى إجراء القواعد الصرفية والقواعد التركيبية كما سنبين في مباحث لاحقة:

3– التعريف الدلالي:

تَبيّن، من لفقرة السابقة، أن الإطار الحملي يمثل لخصائص المحمول المعجمية (مقولته) والبنيوية (محلاتيته الكمية والكيفية) لكنه لا يضطلع برصد معناه. لذلك يتعين أن يُضاف إلى المدخل المعجمي مكوّن آخر يقوم بهذه المهمة. هذا المكون هو ما يطلق عليه في أدبيات النحو الوظيفي (ديك 1978 و1989) مصطلح "**التعريف الدلالي**". التعريف الدلالي، إذن، هو المكون الثاني (بعد الإطار الحملي) للمدخل المعجمي الذي يضطلع بمهمة التمثيل لمعنى المحمول كما يتبين من الصورة العامة (1) المكررة هنا للتذكير:

(1) ط: ت

حيث ط = إطار حملي؛ ت = تعريف دلالي.

ويتخذ التعريف الدلالي، كذلك، شكل إطار حملي يتكون، كأي إطار حملي، من محمول وحدود (موضوعات ولواحق). يكون المدخل المعجمي، بذلك، مُؤلّفا من إطارين حمليين اثنين: إطار حملي معرّف وإطار حملي معرف (= التعريف الدلالي). ويمكن، على هذا الأساس، أن نقول إن التعريف الدلالي إطار حملي يقوم بمهمة رصد معنى إطار حملي آخر ما.

مثال هذا المدخل المعجمي للفعل "**رَكلْ**" الذي يمكن أن يُورَد على الشكل التالي:

(65) ر ك ل {فَعَل} ف (س1: حي) منف (س2: محسوس) تق
= ت ض ر ب {فَعَل} ف (س1) منف (س2) متق (ص1: قدم) أد

إنطلاقا من أن الركل ضرب بالقدم لشيء محسوس. عن هذه الصياغة للتعريف الدلالي، يورد ديك (ديك 1975، 1978، 1989) الملاحظات الآتية:

(أ) ليس محمول الإطار الحملي المعرّف مقولة (أو سمة) دلالية مجردة مستقلة عن اللغات (كما هو شأن السمات الدلالية التي نجدها في التمثيلات الدلالية التحتية المقترحة في إطار نظرية "الدلالة التوليدية") وإنما هو مفردة من مفردات اللغة الموصوفة لها أيضا مدخلها المعجمي في معجم هذه اللغة؛

(ب) يُشكّل المحمولُ الوارد في التعريف الدلالي، عامة، مفردة مركبة دلاليا بحيث يستلزم بدوره تعريفا دلاليا يرصد معناه. مثال ذلك أن الفعل "**ضرب**" الوارد في التعريف الدلالي للفعل "**ركل**" يحتاج بدوره تعريفا دلاليا لرصد معناه وقد يرد في هذا التعريف الدلالي نفسه محمول يستلزم تعريفا دلاليا؛

(ج) توجد في كل لغة مجموعة (قد تكون محدودة) من المحمولات البسيطة دلاليا لا تستلزم أن تعرف، كباقي المحمولات ذات المعنى المركب، بواسطة محمولات أخرى. وجود هذه الفئة من المحمولات هم ما يقي هذه المقاربة لمعاني المفردات من أن تسقط في خلَل الدوْر (حيث تعرف كل مفردة بمفردة أخرى تعرف بدورها بمفردة أخرى إلى ما لا نهاية). فالتعريف الدلالي عبر مفردات أبسط دلالة، مهما تَسَلْسلَ، يقف حين يصل إلى مستوى المفردة التي لا يحتاج تعريفها مفردة أخرى.

يرى ديك (ديك 1975، 1978، 1989) في هذه المقاربة عدة مزايا نجمل أهمها في ما يلي:

(1) يتيح عدم اللجوء إلى سمات دلالية مجردة مستقلة عن اللغات نوعا من الاقتصاد إذ يمكن من عدم إضافة مقولات أخرى إلى المحمولات المتوافرة في اللغة الموصوفة؛

(2) ويمكّن نفس المبدأ من أن يكون المدخل المعجمي نفسه منطلقا لبناء البنية التحتية للجملة دون حاجة إلى تحويلات تنقل السمات المجردة إلى مفردات اللغة موضوع الوصف كما هو الشأن في نظرية الدلالة التوليدية؛

(3) بفضل تعريف المفردات بمفردات أبسط دلالة يصبح من السهل إقامة علاقات بين المفردات المتوافرة في معجم نفس اللغة؛

(4) وتتيح صياغة التعريف الدلالي في شكل إطار حملي يماثل الإطار الحملي للمفردة المراد تعريفها أن يتم التأويل الدلالي للجملة بواسطة مسطرة بسيطة وهي تعويض المحمول المعرّف بتعريفه الدلالي. لنمثل لذلك بالجملة (66):

(66) أعطى خالد بكرا كتابا

البنية التحتية (المبسّطة لهذه الجملة هي (67):

(67) [خب وي: [س ي: [وي: [ع ط و ف {أفْعَل} (س1: خالد) منف (س2: كتاب) متق (س3: بكر) مستق]]]]

ويمكن الحصول على تأويل دلالي للجملة (66) بتعويض الإطار الحملي للفعل "**أعطى**" بالإطار الحملي الذي يشكل تعريفه الدلالي:

(68) [خب وي: [س ي: [وي: [ج ع ل {فَعَل} ف (س1: خالد) منف (س2: [م ل ك {فَعَل} ف (س ح: بكر) متض (س ع: كتاب) متق]) متق]]]].

4- المحمولات المشتقة:

تقدم أن المحمولات صنفان: محمولات أصول يتعلمها المتكلم تعلما قبل استعمالها ومحمولات فروع (أو مشتقة) يشتقها المتكلم من المحمولات الأصول بواسطة قواعد منتجة تزامنيا.

ما أوردناه في الفقرات الثلاث السابقة يصدق فقط على المحمولات الأصول أما المحمولات الفروع فإنها تعالج، في النحو الوظيفي، بطريقة أخرى.

ينقسم مخزن المفردات الذي يُمدُّ باقي مكونات النحو بالمادة المعجمية قسمين اثنين "**معجما**" و"**قواعد تكوين**". يضطلع المعجم بالتمثيل. في شكل المداخل المعجمية التي كانت موضوع الفقرات السابقة، للمفردات الأصول وتتكلّف قواعد تكوين المحمولات برصد المفردات التي تشكّل فروعا للمفردات الأصول. يتضح إذن، من التمييز بين مكوني ما يمكن تسميته "**المخزن**"، أن المفردات الفروع لا تُثبَت في المداخل المعجمية وإنما يتم تكوينها في جهاز قائم الذات مستقل عن المعجم وإن كان مرتبطا به.

المحمولات الفروع في اللغة العربية محمولات أفعال (أفعال علّية، أفعال انعكاس، أفعال مطاوعة، أفعال مشاركة...) ومحمولات أسماء (اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر) ومحمولات صفات (الصفات المشبهة...). هذه الفئات الثلاث من المحمولات الفروع يتم اشتقاقها بواسطة قواعد تكوين نورد منها هنا على سبيل المثال قاعدة تكوين المحمولات العلية (المكررة للتذكير):

(7) **قاعدة تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية**

دخل: عل – س س س {فَعَلَ}ف (س1) منف... (س ن)

خرج: أ – س س س {أفْعَل} ف (س0) منف (س1) مستق... (س ن)

ب– س س س {فَعَل} ف (س0) منف (س1) مستق... (س ن)

معنى: "يتسبب (س0) في أن تتحقق الواقعة المدلول عليها في الإطار الحملي – الدخل".

هذه القاعدة هي المسؤولة عن تكوين الفعل العلّي "**أشرب**" انطلاقا من الفعل الأصل "**شرِب**":

(69) عل – ش ر ب {فَعِل} ف (س1: <حي>) منف

(س2: <سائل>) منف

خرج: ش ر ب {أفْعَل} ف (س0 <إنسان>) منف

(س1: <حي>) مستق

(س2: <سائل>) متق

معنى: "جعل (س0) يشرب (س1) (س2)":

نلاحظ أن خرج القاعدة (69) يُمدّنا بالإطار الحملي للمحمول المشتق كامل التحديد من حيث مقولته المعجمية وكذا من حيث محلاتيته (الكمية والكيفية).

أما معنى هذا المحمول فنجده في الشق الأخير من القاعدة. ويمكن، في رأينا اقتراح صوغ معنى هذا المحمول في شكل تعريف دلالي على النحو التالي:

(70) **معنى**: ج ع ل {فعل} ف (س0) منف (س ك:
ش ر ب {فعل} ف (س1) (س2))

هذه الصياغة تتيح أمرين هامين: **أولا**: توحيد كيفية رصد معاني المحمولات جميعها أصولا وفروعا؛

ثانيا: جعل التمثيل للمحمول الفرع جاهزا لكي يشكل دخلا لقواعد التأويل الدلالي وللقواعد الصرفية والتركيبية شأنه في ذلك شأن المحمولات الأصول.

قبل أن نختم هذه الفقرة عن المحمولات الفرعية، يجدر أن نشير إلى النقطتين الهامتين التاليتين:

(أ) يتم تكوين المحمول الفرعي مباشرة من أحد المحمولات الأصول (كما هو الشأن بالنسبة ل "**فاعَل**" من "**فَعَل**" وقد يتخذ تكوين المحمول الفرعي شكل سلسلة اشتقاقية يصبح فيها المحمول الفرعي محمولا أصلا لمحمول فرعي آخر. مثال ذلك المحمولات الواردة على وزن "**فَاعَل**" المشتقة من محمول فعلي على وزن "**فَعَل**" التي تصبح بدورها دخلا لقاعدة اشتقاقية تنتج عنها محمولات فرعية على وزن "**تفاعل**" كما يوضح ذلك الشكل التالي:

(71) س س س{فَعَل}ف ⟵ س س س س{فاعَل}ف ⟵ س س س {تفاعَل}ف

لا اختلاف من حيث المسطرة العامة بين الاشتقاق غير المباشر والاشتقاق المباشر إذ إن تكوين المفردة الفرعية من الدرجة الثانية يمثل لها في إطار قاعدة تكوين تتخذ دخلا لها مفردة فرعية وتنتج، كخرج، إطارا حمليا تام التحديد وتعريفا دلاليا لهذا الإطار الحملي.

(ب) يشترط في المحمول الفرعي أن يكون ناتجا عن قاعدة منتجة تزامنيا كما مرّ بنا. فإذا كنا أمام مفردة تنتمي إلى مجموعة مغلقة متناهية من المفردات توجّب اعتبار هذه المفردة بمثابة مفردة أصل وتوجب، بالتالي، التمثيل لها في المعجم

ذاته مثال ذلك المحمولات الفعلية العلّية الواردة على وزن "**فاعَل**" ك "**باَعَــد**" التي لا يمكن أن نقول عنها أنها ناتجة عن قاعدة تكــوين المحمــولات العليــة (كالمحمولات المصوغة على وزني "**أفعَل**" و"**فعْل**") والتي يلزم التمثيــل لهــا بواسطة مداخل معجمية، في المعجم ذاته كما لو كانت محمولات أصولاً.

5- بين المعجم والاشتقاق والصرف:

لم نتعرض، في الفقرات السابقة، لمجموعة من خصائص المحمــولات الاسميــة و(الصفية) وهي خصائص العدد والتصغير والنسبة. لأنها تمتاز عــن غيرهــا مــن الخصائص بكونها تتوزع بين المعجم والاشتقاق والصرف.

يتسم التصغير في اللغة العربية بالإنتاجية بخلاف ما نجده في لغــات أخــرى كاللغة الفرنسية مثلا. فإذا كان بالإمكان أن نصغر أي محمول (اسمي أو صفي) في اللغة العربية فإن ذلك لا يتأتى في اللغة الفرنسية كما يتضح من المقارنة بــين (72) و(73):

(72) أ - رجُل ⟵ رجَيْل

ب - ليلة ⟵ لُيَيْلة

ج – كتاب ⟵ كُتَيْب

د - شاعر ⟵ شويعر

(73) fillette a- ⟶ fille

b- chemise ⟶ chemisette

c- veste ⟶ * vestette

d- cravate ⟶ * cravatette

حين نمعن النظر في المفردات المصغرة في اللغة الفرنسية (عن طريق اللاحقــة "ette" أو اللاحقة "on" أو اللاحقة "ot" أو غيرها) نلاحظ ما يلي:

(1) لا يمكن أن نقيس على هذه المفردات فنكوّن مفردات مصغرة أخــرى كمــا يتبين من المقارنة بين (73 أ – ب) و(73 ج – د) في حين أننا نســتطيع أن نكون مفردات مصغرة غير موجودة في اللغة العربية قياسا علــى المفــردات المصغرة المتوافرة؛

(2) من المفردات المصغّرة في اللغة الفرنسية ما فقد معناه كمصغّر. مثال ذلك المفردة "livret" التي لم تعد تفهم على أساس أنها مصغّر "livre"؛

(3) موازاة مع فقدان معنى التصغير (أو تحجره) تنزع لاحقة التصغير إلى أن تنصهر في الاسم فتصبح جزءاً منه كما وقع، مثلا، في كلمة "livret" حيث لم يعد من الممكن القول إن هذه الكلمة مكونة من الاسم "livre" واللاحقة "et".

إذا صحّت هذه الملاحظات أمكننا أن نقول إن التصغير في اللغة الفرنسية لم يعد يشكل قاعدة منتجة وأن المفردات المصغرة المتوافرة في هذه اللغة يجب أن يمثل لها في المعجم ذاته كما لو لم تكن مفردات مشتقة.

أما التصغير في اللغة العربية فلا تصدق عليه الملاحظات التي أوردناها عن التصغير في اللغة الفرنسية. فالتصغير في اللغة العربية قاعدة منتجة فعلا ويترتب عن ذلك وجوب رصد إواليات بواسطة قواعد تكوين كقاعدة التصغير من الثلاثي التي يمكن صوغها، بصفة مؤقتة، على النحو التالي:

(73) **قاعدة تصغير الثلاثي:**

دخل: س س س {فَعَل} س/ص (س1) حا

خرج: س س س {فُعَيْل} س/ص (س1) حا

معنى: "يتصف (س1) بالسمة الدال عليها المحمول – الدخل على وجه التقليل أو التحقير أو الاستلطاف...".

وتوحي المعطيات بأن ما قلناه عن التصغير في اللغة العربية يصدق كذلك على ظاهرة النسبة. فتكوين مفردات منسوبة من أسماء أو صفات بإضافة ياء مشددة في آخر الكلمة (**"مصر"** **"مصري"**) يشكّل إوالية منتجة بحيث يمكن للمتكلم استخدامها كلما أراد التعبير عن النسبة عن طريق الاشتقاق. يترتب عن ذلك أن المكان الملائم لرصد هذه الإوالية هو الشق الثاني من المخزن أي قواعد تكوين المحمولات. ويمكن اقتراح صوغ قاعدة النسبة، بصفة مؤقتة، على الشكل التالي:

(74) **قاعدة تكوين المنسوب:**

دخل: نسبة – φ س/ص (س1) متض

خرج: φ – ي (س1) متض

معنى "ينتسب (س1) إلى الذات أو السمة الدال عليها المحمول – الدخل"

التصغير والنسبة، إذن، أواليتان منتجتان تُرصدان، لإنتاجيّتهما، بواسطة قواعد تكوين المحمولات الفرعية. أما العدد فالحديث عن طبيعته ووضعه داخل النحو يستلزم التفصيل التالي:

(1) من الأسماء ما يدل على الجمع بمعناه دون أن تلحقه علامة جمع من أمثلة ذلك "**الروم**" و"**القوم**" و"**الخيل**" و"**الجيش**"... خاصية هذه الأسماء أنها لا مفرد لها من لفظها كباقي الأسماء الدالة على الجمع.

حين يتعلق الأمر بهذا الضرب من الجموع يتعين أن تُفرَد لها مداخل معجمية في المعجم ذاته على أنها جموع أصول لا جموع مشتقة. وتُرصد سمة الجمع في هذه الأسماء ضمن التعريف الدلالي نفسه.

(2) يتميز جمعا المذكر والمؤنث السالمان عن مفرديهما بإضافة صُرفة جمع تلحق آخر الكلمة. هذه الصرفة، كما هو معلوم، هي "**ون**" في حالة الرفع "**ين**" في حالتي النصب والجر. تكوين هذين الجمعين تضطلع به قواعد التعبير الصرفية ويُمكِن صوغ قاعدتي هذين الجمعين على النحو التالي:

(75) أ – [ج [رفع [[[α]]] = α – ون

ب– [ج [نصب/جر [[[α]]] = α – ين

حيث ج = جمع

ويصدق ما قلناه عن جمعي المذكر والمؤنث السالمين على المثنّى الذي يمكن أن نصوغ القاعدة الصرفية المسؤولة عن إلحاق علامتيه كالتالي:

(76) أ – [2 [رفع] [[α]] = α – ان

ب – [2 [نصب/جر] [[α]] = α – يْن

(3) أما جمع التكسير (بنوعيه: جمع القلة وجمع الكثرة) فإن تكوينه يستلزم، بخلاف تكوين الجمعين السالمين، إواليات اشتقاقية تماثل الإواليات الواردة في تكوين المحمولات الفرعية.

لهذه الخاصية، نرى أن الوصف الملائم للمفردات الجموع المكسّرة هو عدّها ناتجة عن فئة من قواعد تكوين المحمولات.

يمكن أن نستخلص مما ورد في هاتين الفقرتين النقاط الأساسية التالية:

(أ) يُمثّل في الشق الأول من مخزن المفردات، المعجم، للمفردات الأصول أو للمفردات التي تنتج عن قاعدة اشتقاقية غير منتجة. ويتم التمثيل لهذه المفردات في شكل مداخل معجمية تتكون من إطار حملي وتعريف دلالي (مصوغ، كذلك، في شكل إطار حملي)؛

(ب) أما المفردات الفرعية (أفعالا وأسماء وصفات) فتضطلع برصدها قواعد الشق الثاني من المخزن، قواعد تكوين المحمولات. تتضمن هذه القواعد شقا دلاليا يرصد معنى المفردة الخرج. ويمكن، سعيا في توحيد مسطرة التمثيل، أن يُصاغ هذا الشق الدلالي في شكل إطار حملي ليماثل التعريف الدلالي الوارد في المداخل المعجمية للمفردات الأصول.

(ج) من خصائص المفردات ما يُمثّل له في المدخل المعجمي ذاته ومنها ما يُرصَد عن طريق قواعد اشتقاقية (قواعد تكوين) ومنها ما يتوزّع بين المعجم وقواعد التكوين وقواعد التعبير الصرفية. فيما يخص توزيع الخصائص بين هذه المكونات الثلاثة، يجدُر أن نشير إلى أنه مرتبط بتعريف هذه المكونات وتحديد وضعها ووظيفتها داخل نظرية النحو الوظيفي. فما يعدُّ اشتقاقا في هذه النظرية يمكن أن يعدّ صرفا في غيرها وعكس ذلك صحيح.

6- إشكالات وآفاق:

6-1- الاشتراك اللفظي:

تتمثل ظاهرة الاشتراك اللفظي في ورود المحمول الواحد دالاً على معان متعددة. هذه الظاهرة، كما هو معلوم، السمة الغالبة في مفردات جميع اللغات.إذ إن المفردات المتعددة المعاني أكثر من المفردات الدالة على معنى واحد.

سؤالنا هنا هو: كيف يمكن لبنية المدخل المعجمي، كما يتصورها النحو الوظيفي، أن ترصد المعاني المتعددة للمحمول الواحد وطبيعة العلاقات القائمة بينها؟

نظريا، يمكن القول بأن ثمة حالاتٍ ثلاثا فيما يتعلق بتعدد المعاني وهي: **أولا**، أن تختلف المحلاتية وتختلف المعاني؛ **ثانيا**، أن تتحد المحلاتية وتختلف المعاني؛ **ثالثا**، أن تختلف المحلاتية والمعنى واحد.

(أ) في حالة اختلاف المحلاتية واختلاف المعنى، نكون أمام اشتراك لفظي حقيقي حيث يكون القاسم المشترك الوحيد هو لفظ المحمول. حين نكون أمام هذه الحالة، يتوجب إفراد مدخلين معجميين لنفس المحمول مستقلين لكل منهما إطاره الحملي وتعريفه الدلالي (أو مداخل معجمية متعددة بتعدد المعاني). فإذا أخذنا مثلا، المحمولَ "**روى**" في معنييه "**حكى حديثا أو قصة**" و"**سقى شخصاً ما**" كان مدخلاه المعجميّان كالتالي:

(77) **روى**

أ – روى {فَعَل} ف (س1 <إنسان>) منف (س2: <واقعة>) متق
= ت ح ك ي{فَعَل} ف (س1) منف (س2) متق

ب – روى {فعَل} ف (س1: <إنسان>) منف (س2: <حي>) متق
= ت س ق ي {فَعَل} ف (س1) منف (س2) مستق

(ب) حين تختلف معاني المحمول الواحد مع الاحتفاظ بنفس المحلاتية يمثّل لهذا المحمول في مدخل معجمي واحد في شكل إطار حملي واحد مشفوع بتعاريف دلالية متعددة تعدّدَ المعاني، كما يتضح من الصورة العامة التالية:

(78) **س س س**

س س س ف/س/ص/(س1)... (س ن)
= ت1...
= ت2...
≡
= ت ن...

مثال ذلك المدخل العجمي للمحمول الفعلي "**قذف**" باعتبار معنييه "**رمى شخصا ما بحجر**" و"**شتم شخصا ما**"

(79) **ق ذ ف**

ق ذ ف {فَعَل} ف (س1 <إنسان>) منف (س2: <إنسان>) متق
= ت1 ر م ي{فَعَل} ف (س1) منف (س2) متق: (ص1:حجر) أد
= ت2 ش ت م{فَعَل} ف (س1) منف (س2) متق

(ج) من الملاحظ أن اتحاد المعنى مع اختلاف المحلاتية حالة نادرة بالنسبة للحالتين الأوليين بحيث تقل نظائر المحمول "**دمدم**" بمعنى "**أحدث صوتا غير مفهوم**" الذي يمكن أن يصاغ مدخله المعجمي على النحو التالي:

(80) **د م د م**

د م د م {فَعْلَلَ} ف (س1) قو/منف

= ت ح د ث{أفْعَل} ف (س1) قو/منف (س2:) صوت غير مفهوم) متق.

يتضح من الدخل (80) أن المحمول "**دمدم**" يحمل معنى واحدا وإن اختلفت محلاتيته بالنظر إلى الوظائف الدلالية حيث يمكن أن يأخذ موضوعه إما الوظيفة "**القوة** أو الوظيفة "**المنفذ**".

ويبدو أن هذه الحالة تزداد نُدرة حين يتعلق الأمر بالمحلاتية الكمية حيث إنه من العسير، فيما نظن، العثور على محمول تتغير محلاتيته من حيث عدد موضوعاته دون أن يتغير معناه؛ كأن يكون من الممكن وروده متعديا ولازما ومعناه واحد، بل إننا نميل إلى الاعتقاد بأن المحمول "**دمدم**" نفسه يحمل معنيين اثنين، معنى "**حقيقياً**" حين يكون موضوعه "**قوة**" ومعنى مجازيا حين يكون موضوعه "**منفذا**".مفاد هذا، بعبارة أخرى، أن هذا المحمول يأخذ موضوعا غير عاقل (كالريح، مثلا) وضعا ويُسنَد، من باب المجاز، إلى موضوع عاقل على وجه التشبيه.

كلمة أخيرة عن ظاهرة الاشتراك اللفظي: لقد أثبتنا في رأس هذه المداخل الجذر الصامت الثلاثي تبنياً للطرح القديم – الحديث القائم على فكرة أن المداخل المعجمية وإن تعدّدت، قد تتقاسم معنى نوويا مشتركاً هو المعنى الكامن في الجذر إلا إذا كان الاشتراك اللفظي حاصلا في الجذر ذاته (كما هو شأن جذر "ك ل م[1]" مثلا) حيث يتعين آنذاك إدراج كل مدخل معجمي تحت جذره المناسب.

6-2- العبارات المتحجرة:

تتميز العبارات المتحجرة عن العبارات الأخرى بمجموعة من السمات الدلالية والبنيوية نجمل أهمها في ما يلي:

(1) انظر أمثلة أخرى للاشتراك الحاصل في الجذر "**مقاييس اللغة**" لابن فارس

(أ) مدلول العبارات غير المتحجرة تشكّله، كما هو معلوم، مدلولات مكوناتها مضموما بعضها إلى بعض. أما العبارات المتحجرة فمدلولها الإجمالي غير مجموع مدلولات مكوناتها. مثال ذلك العبارة "**رأى النور**" التي تعني "**وُلِد**" ولا تعني "**رأى رؤية بصرية نوراً معيّناً**". فمن الواضح أن المدلول الإجمالي لهذه العبارة ليس مجموع مدلولي مكونيها "**رأى**" + "**النور**"

(ب) وتختلف العبارات المتحجرة عن العبارات الأخرى بالنظر إلى خصائصها البنيوية، من حيث إنها تستعصي على العمليات التالية:

(1) لا يمكن أن يُضاف إلى العبارة المتحجرة عنصر آخر دون أن يتغير معناها:

(81)* رأى خالد النور المضيء في أحد أيام الربيع

(2) لا يمكن أن يُعوض عنصر من عناصر العبارة المتحجرة بمفردة أخرى وإن رادفته:

(82) أ – * أبصر خالد النور في أحد أيام الربيع

ب – * رأى خالد الضوء في أحد أيام الربيع

ويصدق هذا على العناصر النحوية صدفة على العناصر المعجمية:

(83)* رأى خالد نوراً

(3) لا يمكن أن تُجرى على العبارة أية عملية نقل لأيّ من عناصرها:

(84) أ – * النورَ رأى خالد

ب – * النورُ رآه خالد

ج – * رآه خالد، النورُ.

ملحوظة: المؤشر (*) لا يدل على لحن العبارات (81) و(82) و(83) و(84) وإنما على أنها فقدت تحجرها وفقدت، بذلك، معناها الإجمالي المغاير لمجموع مدلولي مكوِّنيها.

عولجت العبارات المتحجرة في نظرية النحو التوليدي التحويلي (فريزر 1970) كما عولجت أخيراً في نظرية النحو الوظيفي (ديك 1988، 1989). ويقوم التحليل الذي يقترحه ديك لهذا الضرب من العبارات على الطروح التالية:

(أ) يُمثِّل للعبارة المتحجرة، كباقي المحمولات، في مدخل معجميّ يتكون من إطار حملي وتعريف دلالي؛

(ب) تملأ محلاّت الموضوعات المنتمية إلى الجزء المتحجر بالمفردات المناسبة بدءاً في حين تظل المحلات غير المتحجرة فارغة تنتظر أن تُدمج فيها المفردات المناسبة في مرحلة لاحقة. مفاد هذا أن المفردات التي تشكّل العبارةَ المتحجرة ترصد في المخل المعجمي ذاته عوضا عن أن يتم إدماجها وفقا لمسطرة الإدماج المعجمي العامة؛

(ج) لا تَظهر في المدخل العناصرُ المعجميةُ فحسب بل كذلك العناصر النحوية محققة بدلا من أن يؤشر لهذه العناصر بواسطة مخصّصات مجردة كما هو الشأن بالنسبة للعبارات العادية. فإذا كانت المفردة المتحجرة معرفة، مثلا، تعين رصدها في المدخل المعجمي محلاّة بالألف واللام كما هو الشأن بالنسبة للمفردة "**النور**" في العبارة "**رأى النور**"؛

(د) يشكّل الشّقّ الثاني من المدخل المعجمي تعريفٌ دلالي يُمثّل للمعنى الإجمالي للعبارة لا إلى مجموع مداليل مكوناتها.

على أساس هذه الطروح يكون المدخل المعجمي للعبارة "**رأى النور**" هو المدخل (85):

(85) **رأى**

رأى {فَعَل} ف (س1) <حي> متح (س2:) النور) متق.

= ت

ول د {فُعِل} ف (س1) متح

يستدعِي المدخل المعجمي (85) الملاحظات التالية:

(1) ظلّ محل الموضوع الأول فارغا معدميا والسبب في ذلك أن هذا الموضوع لا ينتمي إلى الجزء المتحجر. هذه الخاصية تتيح إمكان ملئه بأية مفردة تستجيب لقيد التوارد "**حي**" بخلاف محل الموضوع الثاني الذي لا يمكن أن يملأ إلا بالمفردة "**النور**".

(2) أسندت إلى الموضوع الأول الوظيفة الدلالية "**المتحمل**" بدلا من الوظيفة "**المنفذ**" دلالَة على أن الواقعة التي تدل عليها العبارة "**رأى النور**" حدث وليست عملا كما هو الشأن بالنسبة للموضوع الأول للفعل "**رأى**" في استعمالاته غير المتحجرة.

(3) وُضعِت الوظيفة الدلالية "**المتقبل**" بالنسبة للموضوع الثاني بين قوسين تأشيرا لكون هذا الموضوع ليس متقبلا حقيقيا. وكون هذا الموضوع "**شبه متقبل**" راجع إلى أمرين: **أولا**، لا تسوغ هذه الوظيفة أن تسند وظيفة الفاعل إلى الموضوع الثاني في حالة البناء للمجهول كما هو شأن الموضوعات الحاملة لهذه الوظيفة في العبارات العادية. فإذا قلنا "**رؤي النور (من لدن خالد)**" فقدت العبارة تحجرها وتغير معناها. **ثانيا**، تكاد تشكل المفردة "**النور**" مع المحمول "**رأى**" مركبا محموليا "**رأى النور**" واحدا بحيث يمكن القول إن هذا المفردة فقدت (أو كادت) كثيرا من خصائصها كحدّ مستقل دال عللا ذات مشاركة وحامل، بالتالي، لوظيفة دلالية تؤشر لنوع هذه المشاركة.

تظل الوظيفة "**المتقبل**" (أو على الأدق "**شبه المتقبل**") مع ذلك واردة إذ إنها هي التي تحدّد الإعرابية للموضوع الثاني.

(4) يُعبّر، في التعريف الدلالي، عن معنى المحمول وموضوعه الثاني بمحمول واحد "**ولد**" ويشكّل هذا دليلا على أن هذا الموضوع يكوّن مع محموله مركبا محموليا واحدا.

6-3- العبارات المجازية:

تُرصد في المعجم (أو بواسطة قواعد التكوين) المحمولات في استعمالاتها الوضعية أي الاستعمالات المتواضع عليها في حقبة زمنية معينة من حقب تطور اللغة. أمّا الاستعمالات المجازية التي ترد في إنجازات فردية مثل الاستعمال التالي للفعل "**سافر**":

(86) سافرت الشمس

فلا مكان لها في المعجم ولا في قواعد تكوين المحمولات، بحيث لا يمكن عدّها منتمية إلى المخزن المفرداتي للغة الموصوفة. مُفاد ذلك أنه لا يسوغ إدراج المعنى الوارد في الجملة (86) (وهو "**سافر**" بمعنى "**غرب**") في المدخل المعجمي للمحمول "**سافر**" بما أنه ليس من معاني هذا المحمول المتواضع عليها. فلا يُوجد في القدرة اللغوية الصرف للمتكلم العربي أن "**سافر**" قد يَرد مسندا إلى موضوع غير حي دالا على الغروب. كيف ترصد، إذن، هذه الاستعمالات المجازية في إطار النحو الوظيفي؟

اقترحنا في مكان آخر (المتوكل قيد الطبع) أن يتم تأويل العبارات المجازية عبر قوالب ثلاثة: القالب النحوي والقالب المعرفي والقالب المنطقي، على أساس أن تشتغل هذه القوالب بالشكل التالي:

(1) تُولّد العبارةُ المجازيةُ في القالب النحوي توليدا عاديا كباقي العبارات اللغوية غير مختلف أجهزة هذا القالب؛

(2) تُتّخذ هذه العبارةُ دخلا للقالب المنطقي الذي يقوم، بواسطة قواعد الاستدلال، باشتقاق المعنى المجازي انطلاقا من المعلومات اللغوية الصرف المتمثلة في العبارة نفسها من جهة ومن المعلومات المستقاة من القالب المعرفي (= المعلومات المشتركة عن العالم الخارجي) من جهة ثانية.

ولنأخذ مثالا لذلك العبارة المجازية (86). البنية التحتية لهذه الجملة كما يمثل لها في القالب النحوي هي البنية (87):

(87) [خب **وي**: [س ي: [مض وي: [تا س ف ر {فاعل} ف (ع1 ث س1: شمس) قو فا مح]]] بؤجد].

تُتخذ هذه البنية دخلا لقواعد القالب المنطقي الاستدلالية التي يمكن أن تصاغ (مؤقتاً) بالشكل التالي:

(88) أ – السفر من خصائص الكائنات الحية
ليست الشمس كائنا حيا
إذن الشمس لا تسافر
ب– من مظاهر السفر الغياب
غروب الشمس غياب
إذن، سفر الشمس غروبها

تمكّن القاعدتان (88 أ – ب) من اشتقاق بنية تحتية تمثل للمعنى المجازي تكون بالشكل التالي:

(89) [خب **وي**: [س ي: [مض وي: [تا غ ر ب {فَعَل} ف (ع1 ث س1: شمس) قو فا مح]]] بؤجد].

ملاحظتان عن القاعدتين (88 أ– ب):

أولا، صيغت هاتان القاعدتان على أساس أنهما تمثلان للإواليات التي تقوم بذهن المخاطب حين تأويل الجملة (86) على أنها عبارة مجازية. ويُفترض أن هذه الإواليات عمليات استدلالية من نوع "الاستدلال الطبيعي"

ثانيا، المعلومات التي تستخدمها هذه العمليات الاستدلالية نوعان: معلومات لغوية يستقيها المخاطب من العبارة ذاتها ومعلومات عامة يُفتَرض أنها مخزّنة في القالب المعرفي كمعارف مشتركة عن العالم الخارجي.

من المعلوم أن الاستعمالات المجازية يمكن أن تصبح، مع التطور، أوضاعا لغوية بحيث ينتقل المعنى المجازي لمحمول ما من الإنجاز الفردي إلى القدرة اللغوية العامة. في هذه الحالة، يتعين رصد هذا المعنى في المعجم ذاته. الأمثلة لهذا التحول من الإنجاز الفردي إلى القدرة اللغوية العامة كثيرة يمكن أن نسوق منها. هنا، مثالين: مثال المحمول "**دوى**" والمحمول "**خاطر**".

من المرجّح أن الفعل "**دوى**" استعمل أصلا مسندا إلى "**الرعد**" حيث يقال:

(90) كانت ليلة مكفهرة دوى فيها صوت الرعد كثيرا.

واستعمل هذا الفعل، على سبيل المجاز، مسندا إلى عاقل كما في الجملة (91):

(91) دوى صوت أبي في فناء الدار

ثم شاع هذا الاستعمال فأصبح إسناد "**دوى**" إلى العاقل من خصائص هذا الفعل المعجمية.

أما الفعل "**خاطر**" فقد استعمل في حقبة معينة (كما ورد في "**أسرار البلاغة**" للدلالة مجازا، على المراهنة كما في (92):

(92) خاطر بكر خالدا على أن هندا ستنجح

هذا المعنى انتقل من حيز المجاز إلى الوضع اللغوي وأصبح يُثْبتُ في المدخل المعجمي للفعل "**خاطر**" على أساس أنه من معانيه الثابتة.

6-4- المعجم المزدوج"

يذهب منظرو النحو الوظيفي (ديك 1989 ب، فان دركورست 1987 و1989) الذين اهتموا بإشكالات الترجمة (البشرية والآلية على السواء) إلى أن نقل البنية التحتية للعبارة المصدر إلى البنية التحتية للعبارة الهدف يتم عبر جهازين اثنين: قاموس مزدوج ونحو مقارن.

فيما يتعلق بالقاموس المزدوج، يقترح هؤلاء المؤلفون أن يُصاغ المدخل المعجمي على أساس تضمُّنه للمكونات التالية:

(1) الإطار الحملي للمحمول – المصدر؛

(2) التعريف الدلالي للمحمول المصدر مصوغا، أيضا، في شكل إطار حملي؛

(3) الإطار الحملي للمحمول المعادل.

على أساس هذا التصور، يكون المدخل المعجمي للمحمول "**فهم**" في قاموس عربي – إنجليزي، مثلا، هو المدخل المعجمي التالي:

(93) ف هـ م{فَعِل} ف (س1: <إنسان> متض (س2) متق

= ت

د رك {أفْعَل} ف (س1:) متض (س1) متق

(ص1: عقل) أد

عا =

Understandv (x1: (<Human>) Po

(x2) Go

حيث عا= مُعادِل

تتيح المداخل المعجمية التي من قبيل (93)، أثناء نقل البنية التحتية المصدر إلى البنية التحتية الهدف، تعويض محمول اللغة المترجم منها بالمحمول الذي يقابله في اللغة المترجم إليها بكيفية شبه آلية. إلا أن عملية التعويض هذه لا يتسنى القيام بها دائما بنفس السهولة حيث من غير النادر ألاّ يوجد معادل للمحمول المراد تعويضه أو ألاّ يوجد معادل مطابق تمام المطابقة. وثمة مشاكل أخرى تعترض عملية التعويض المعجمي (كتعويض العبارات المتحجرة وتعويض العبارات السائرة سَيْر الأمثال) تتناول في إطار إشكال الترجمة العام.

6-5- الترادف:

يمكن القول، بوجه عام، إن الترادف (في المعجم كما في التراكيب) ظاهرة تكاد تكون منعدمة. فمن النادر أن نجد مفردتين تتطابقان تمام التطابق من حيث معناهما بحيث يتسنى أن تتعاقبا في جميع السياقات دون أدنى تأثير في معنى العبارة

ككل. لهذا يتعيّن أن تُرصد معاني المحمولات التي يبدو أنها مترادفة في مداخل معجمية منفردة كقاعدة عامة.

أمّا حين نكون أمام محمولين يكاد الفرق الدلالي بينهما ينعدم فيمكن آنذاك أن يرصدا في مدخل معجمي موحد تكون بنيته العامة بالشكل التالي:

(94) **جذر**

محمول1 (س1)... (سن)

= تعريف دلالي

= **را** =

محمول2 (س1)... (سن)

حيث را = مرادف

مثال ذلك المحمولات الفعليان "**رأى**" و"**أبصر**" اللذين يمكن أن يُورَدا في مدخل معجمي من قبيل (95):

(95) **رأى**

رأى {فَعَل} ف (س1: <حي> متض (س2)

= ت

د ر ك{أفْعَل} ف (س1) متض (س2) متق (ص1: عين) أد

را =

ب ص ر{أفعل} ف (س1: <حي>) متض (س2)

يستدعي هذا الضرب من التمثيل المعجمي الملاحظات التالية:

(1) يغني إيراد المحمول المرادف في المدخل الموحد عن إيراده في مدخل منفرد. ويكتفي بالنص عليه تحت جذره مع الإحالة إلى المدخل الموحد حيث يظهر مع مرادفه. وبين أن هذه المسطرة من شأنها أن تقلل من كلفة المعجم بالحد من عدد المداخل المعجمية كلما أمكن ذلك، في هذا الباب، صوغ مبدإ عام مفاده أنه إذا رصد محمول ما داخل مدخل معجمي ما على سبيل الترادف فلا يعاد رصده في مدخل منفرد وإنما ينص عليه تحت جذره مع الإحالة.

(2) على أنه لا يرد في مدخل منفرد، يمكن للمحمول المرادف أن يشكل دخلا جاهزا للقواعد التأويلية وقواعد التعبير إذ إنه يرصد في المدخل الموحد بإطاره

الحملي وتعريفه الدلالي (التعريف الدلالي المشترك) كأي محمـــول آخـــر ذي مدخل مستقل.

(3) أدرجنا المحمول "**أبصر**" في المدخل المعجمي للمحمول "**رأى**" وكان بالإمكان فعل عكس ذلك أي إدراج "**رأى**"في مدخل "**أبصر**"؛

(4) مما يجب التنبيه إليه أن المحمول المرادف يُرصد، حين يكون المحمول المـــرادف متعدد المداخل (أي من المشترك اللفظي)، في المـــدخل المعجمـــي المطـــابق للتعريف الدلالي الذي يتقاسمانه. مثال ذلك أن المحمول "**أبصر**" لا يُـــورد إلا تحت المدخل المعجمي الذي يتضمن التعريف الدلالي "**أدرك بالعين**" ولا محل له في المداخل المعجمية الأخرى للمحمول "**رأى**".

(5) قد يكون من الممكن في بعض الحالات إدراج أكثر من مـــرادف واحـــد في نفس المدخل المعجمي حيث يمكن أن نتصور مدخلا معجميا من قبيل (96):

(96) **جذر**

محمول1 (س1)... (سن)

= تعريف دلالي

= ر1 =

محمول2 (س1)... (سن)

≡

= ران =

محمولن (س1)... (سن)

وفي هذه الحالة تتبع نفس المسطرة: النص على المرادفات تحت جـــذرها مـــع الإحالة إلى المدخل المعجمي الموحّد.

(6) إذا كنا بصدد مدخل معجمي مزدوج، يمكننا إيراد المعادل بعد أن نكون قـــد أوردنا المرادف أو المرادفات. وقد تتعدد المعادلات أيضا فنكون بذلك أمـــام مدخل معجمي مزدوج من قبيل (97):

(97) **جذر**

محمول1 (س1)... (سن)

= تعريف دلالي

= را1 =

محمول2 (س1)... (سن)

≡

= ران =

محمول3 (س1)... (سن)

= عا1 =

Pred (X1) ... (Xn)

≡

= عان =

Pred (X1) (Xn)

(7) قد يبدو أنه لا فرق بين المرادف وبين المحمول الوارد في التعريف الدلالي. إلا أن المحمول المُورَد في التعريف الدلالي يُفترض فيه، كما سبق أن بينا، كونه محمولا بسيطا، أبسط دلاليا من كل من المحمول المعرّف ومرادفه أو مرادفاته. فالمحمول "**أدرك**" الوارد في التعريف الدلالي للمحمول "**رأى**" أبسط دلاليا من "**رأى**" ومن مرادفه "**أبصر**" (ومن جميع المحمولات الأخرى الدالة على الإدراك البصري بوجه عام). من هذا يتبين أنه لا يسوغ تعريف "**رأى**" ب "**أبصر**"ولا "**أبصر**" ب "**رأى**" إذ إنه من الممكن إرجاع هذين المحمولين كليهما إلى محمول أبسط دلاليا وهو "**أدرك**".

7- المدخل المعجمي والجملة:

في تصور النحو الوظيفي، يقوم المدخل المعجمي، كما وصفناه، بجور هام بالنظر إلى بناء الجملة وإلى تمثيلها الدلالي. للإيضاح نتناول، على انفراد شِقّي المدخل المعجمي (الإطار الحملي والتعريف الدلالي) لنتبين دورهما وإسهامهما في هذين الجانبين.

7-1- دور الإطار الحملي:

يشكّل الإطار الحملي اللبنة الأولى والأساسية في بناء الجملة ككل فهو الأساس الذي يتخذ منطلقا لبناء الطبقات الأربع التي تتألف منها الجملة وهو كذلك المادة الأولية لهذا البناء.

لتكون نواة الجملة، أي "**الحمل النووي**" يُلْجأ إلى المخزن المفرداتي (المعجم وقواعد تكوين المحمولات) لاستقاء الإطار الحملي لمحمول الجملة موضوع الوصف. ويُتّخذ هذا الإطار الحملي دخلا لقواعد إدماج الحدود التي تضطلع بملء محلات الموضوعات بالمفردات المناسبة فيُحصَل بذلك على حمل نووي تام مثال ذلك ما يحصل حين بناء الجملة (98).

(98) شرب خالد الشاي صباحا.

حيث يؤخذ الإطار الحملي للمحمول "**شرب**" من مدخله المعجمي حيث يُرصَد بالشكل التالي كما سبق أن بينا:

(37) ش ر ب {فَعِل} ف (س1: <حي>) منف (س2: <سائل>) متق

ويتم إدماج الوحدتين المعجميّتين "**خالد**" و"**الشاي**" في محلي الموضوعين (س1) و(س2) فينتج عن ذلك الحمل النووي التالي:

(38) ش ر ب {فَعِل} ف (س1: خالد) منف (س2: شاي) متق

يشكّل الحمل النووي (38)، كما يدل على ذلك اسمه، اللبنة الأولى في بناء الجملة (98) والتي يمكن التمثيل لها بالشكل التالي:

(99) [خب وي: [س ي: [مض وي: [تا [ش ر ب {فَعِل} ف
(ع1 ذ س1: خالد) منف فا مح (ع1 ذ س2: شاي) متق مف]
(ص1: صباح) زم بؤجد]]]

ويتم بناء هذه البنية عبر المراحل التالية: (أ) تحديد المخصص الجهي فالحصول بذلك على أولي الطبقات الأربع، أي الحمل المركزي؛ (ب) تحديد المخصص الزمني "**المُضي**" مع إضافة اللاحق الزمني "**صباحا**" فالحصول بذلك على حمل موسّع؛ (ج) تحديد المتغير القضوي **س ي** فيكون ذلك تحديدا للطبقة الثالثة، طبقة القضية؛ (د) تحديد متغير القوة الإنجازية وتحديد مخصّصها "**الإخبار**" فيتم بذلك الحصول على البنية التامة التحديد للجملة ككل.

هنا تظهر مزية التمثيل للمحمولات في شكل أطر حملية. فالإطار الحملي يشكل بنية جاهزة صالحة لأن تتخذ منطلقا لبناء الجملة ككل، وواضح أن هذا يعفي من اللجوء إلى القواعد المسماة "قواعد إعادة الكتاب" (أو "قواعد التفريع") التي تتكفل، في الأنحاء التوليدية التحويلية، بتحديد مكونات البنية مصدر الاشتقاق. فعوضا عن

استخدام نسقين مختلفين من القواعد، قواعد تركيبية (أو "**مركبية**") وقواعد معجمية، تنطلق بدءا من بنية جاهزة نجد فيها محدّدا كل ما تضطلع بتحديده القواعد المنتمية إلى هذين النسقين. هذه البنية نفسها، أو هذا الإطار على وجه التحديد، تُستخدم في أماكن مختلفة من النحو: في المعجم كمداخل وفي قواعد تكوين المحمولات "**كدُخول**" و"**خروج**" وفي تكوين البنية التحتية للجملة كلبنة أساسية أولى وفي هذا الاقتصاد في إواليات الوصف من تبسيط الجهاز الواصف ما لا يحتاج إلى برهنة.

ولئن كان الإطار الحملي يقوم بدور هام وأساسي في بناء الجملة كما وضحنا فإنه يُسهم كذلك في التمثيل الدلالي للجملة. ويمكن تلخيص إسهام الإطار الحملي في هذا الجانب كما يلي:

(أ) تضطلع السمات الانتقائية (= قيود الانتقاء) بمهمتين أساسيتين اثنتين هما:

(1) تقييد المفردات التي يمكن أن تملأ محلات الموضوعات وإقصاء المفردات التي من شأنها أن تولّد عبارات لاحنة دلاليا؛

(2) التأشير إلى أن العبارة مخروج بها إلى معنى مجازي حين تخرق هذه القيود كما رأينا بالنسبة للعبارات التي من قبيل (86).

(ب) تؤشر الوظائف الدلالية الواردة في الإطار الحملي ذاته إلى الدور الذي تقوم به الذات المحال عليها بالنظر إلى الواقعة (منفذ، متقبل، مستقبل...) كما تؤشر إلى العلاقات القائمة بين المحمول وموضوعاته والعلاقات القائمة بين الموضوعات فيما بينها.

(ج) وتقوم وظيفة الموضوع الأول، كما أسلفنا، بدور التأشير إلى نمط الواقعة الدال عليها المحمول. فالمنفذ دال على عمل والقوة دالة على حدث والمتموضع دال على وضع...

وتُسهم عناصر الإطار الحملي، **بكيفية غير مباشرة**، في تحديد جوانب أخرى من التمثيل الدلالي. فإسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول، باعتبارهما مؤشرين للوجهة التي تقدم الواقعة انطلاقا منها، تحددهما، كما سلف، سلمية الوظائف الدلالية. فهذه الوظائف الدلالية تُسهم، بطريقة غير مباشرة، أي بواسطة تحديد إسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول، في توجيه الواقعة الدال عليها المحمول وهو جانب مهم من جوانب دلالة الجملة.

وقد يكون من الوارد أن نشير هنا إلى أن عناصر الإطار الحملي تُسهم، كذلك، في تحديد بعض قواعد التعبير. من ذلك أن الوظائف الدلالية التي تحملها المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية تحدّد رتبة هذه المكونات داخل الجملة. في هذا الباب نذكّر أننا استدللنا (المتوكل 1987) على أمرين:

(1) على أن تحديد ترتيب المكونات داخل الجملة يتم وفقا للتفاعل السلمي التالي:

(100) **سلمية تحديد رتبة المكونات:**

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية.

(2) وعلى أن المكونات التي لا تحمل وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية تترتب في الحيز الموقعي ص بمقتضى وظائفها الدلالية:

(101) م4، م2، [م1 مØ ف فا (مف) ({ص1... ص ن})]، م3.

من ذلك، كذلك، أن الوظائف الدلالية تحدد، بالنسبة للمكونات التي لا تحمل وظيفة الفاعل ولا وظيفة المفعول، الحالة الإعرابية. فالحالة النصب التي يحملها المكون المتقبل الذي لا وظيفة تركيبية له كما في الجملة (102):

(102) وهب خالد هندا **قصرا**

آيلة إلى وظيفة هذا المكون الدلالية ذاتها. في نفس السياق، تحدد الوظائف الدلالية حروف الجر التي يمكن أن تدخل على حدود الجملة. مفاد هذا بالنسبة للنحو الوظيفي أن القاعدة التي تُدمج حرف الجر تأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الدلالية التي يحملها المكون المعني بالأمر. فاللام التي تدخل على المكون المستفيد في الجمل التي من قبيل (103):

(103) اشترى خالد ساعة **لهند**

تحددها وظيفة هذا المكون الدلالية كما يتبن من قاعدة إدماج هذا الحرف الممكن صوغها كالتالي:

(104) مستف [حدّ] = لِ – حد

ومن القواعد التي تأخذ في الاعتبار العناصر المرصودة في الإطار الحملي قاعدة العطف.

فمن القيود التي تخضع لها هذه القاعدة، كما بينا في مكان آخر[1]، القيدان التاليان:

(105) "يجب أن يتناظر الحدان المتعاطفان من حيث سمة الانتقاء"

(106) "يجب أن يتناظر الحدان المتعاطفان من حيث وظيفتهما الدلالية"

يمنع القيد (105) اشتقاق جمل من قبيل (107 ب) في مقابل الجمل التي من قبيل (107 أ):

(107) أ – شربت لبنا وشايا

ب – * شربت لبنا وخبزا

أما القيد (106) فيحول دون اشتقاق جمل من قبيل (108 ب) في مقابل جمل من قبيل (108 أ):

(108) أ – وهبت هندا مالا وكتبا

ب – * وهبت مالا وهندا

هذه بعض من مظاهر بنية الجملة ومن جوانب تمثيلها الدلالي التي تسهم في تحديدها العناصرُ التي نجدها مرصودة في بنية جاهزة – بنية الإطار الحملي – تعفينا من اللجوء إلى إواليات أخرى غير ما هو متوافر في المدخل المعجمي للمحمول ذاته.

7-2- دور التعريف الدلالي:

سبق أن بينا أن كل مدخل من المداخل المعجمية يتضمن، بالإضافة إلى الإطار الحملي، تعريفا دلاليا بتكفل برصد معنى المحمول. هذا التعريف يحدد، في شكل إطار حملي، الخصائص الدلالية للمحمول – المدخل ولمرادفاته أن كانت له مرادفات وللمحمول معادله حين يتعلق الأمر بمعجم مزدوج.

ويجدر الآن أن نتساءل عن الدور الذي يقوم به التعريف الدلالي في صياغته المقترحة بالنظر إلى الجملة ككل. تبين لنا في الفقرة السابقة أن الإطار الحملي يسهم في بعض جوانب التمثيل الدلالي للجملة كالوظائف الدلالية والسمات الانتقائية. إلا أنه من الممكن ملاحظته أن التأشير لهذه الخصائص، في الإطار الحملي ذاته،

(1) انظر تفاصيل هذه القيود في (المتوكل 1986).

يفيد، أساسا، في توفير المعلومات التي تتطلبها قواعد التعبير (القواعد الصرفية والقواعد التركيبية) بحيث يمكن القول إن العناصر الدلالية المرصودة في الإطار الحملي تُستغَل أساس في اشتقاق الجملة (= نقل البنية التحتية إلى بنية مكونية ثم إلى عبارة محققة). أما الخصائص الدلالية الواردة في التعريف الدلالي فإنها تستخدم في تأويل الجملة الدلالي أكثر مما تُستخدم في اشتقاقها.

وتتم عملية التأويل الدلالي، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، عن طريق تعويض كل مفردة من المفردات التي تتضمنها الجملة بالتعريف الدلالي المرصود في مدخلها المعجمي. فإذا أردنا أن نُؤوّل دلاليا الجملة (109)، مثلا، قُمنا بما يلي:

(109) يتعلم الطفل في المدرسة

(1) نُرجع الجملة إلى بنيتها التحتية وهي البنية (110):

(110) [خب وي: [س ي: [حا وي: [غ تا ع ل م {تفعّل} ف
(ع1 ذ س1: طفل) متض فا مح
(ع1 ث ص1: مدرسة) ملك بؤجد]]]]

(2) نذهب بعد ذلك إلى المداخل المعجمية للعناصر المفرداتية «**تعلم**» و«**طفل**» و«**مدرسة**» فنستقي منها التعاريف الدلالية التي من المفروض أن تكون مصوغة على الشكل التالي:

(111) أ- «أ خ ذ {فَعَل} ف (س1 < إنسان >) متض
(س2: عِلْم) متق»
ب - «{شخص: ذكر: غير بالغ} (س1 < إنسان >) متض
ج - «{مؤسسة: تعليمية: ابتدائية} (س1 < مكان >) متض

(3) ونقوم، في ثالث مرحلة، بتعويض المفردات «**تعلم**» و«**طفل**» و«**مدرسة**» بتعاريفها أ وب وج فنحصل لذلك على البنية التأويلية (112):

(112) [خب وي: [س ي: [حا وي: [غ تا أ خ ذ {فَعَل} ف
(ع1 ذ س1: شخص: ذكر: غير بالغ) متض
(ع1 ذ س2: عِلْم) متق
(ع1 ث ص1: مؤسسة: تعليمية: ابتدائية) ملك]]]]

تستدعي البنيةُ (112) الملاحظات التالية:

(أ) لا تتوازى البنيتان (110) و(112) من حيث عدد ولا من حيث طبيعة الحدود التي تتضمنانها. ففي البنية (112) موضوع متقبل (س2) لا يوجد في البنية (110).

ويمكن القول بصفة عامة إنه ليس من الضروري أن تتماثل البنية المؤوّلة والبنية التأويلية من حيث عدد العناصر وطبيعتها بل إنه من المتوقّع أن تختلفا إذ إن المحمول الوارد في التعريف الدلالي غالبا ما تختلف محلاتيته (كمّاً و/أو كيفاً) عن محلاتية المحمول المعرّف.

(ب) وتباين البنيةُ التأويلية البنة المؤوّلة من حيث إنها تخلو من تحديد الوظائف التركيبية (= فاعل، مفعول) كما تخلو من تحديد الوظائف التداولية (= محور، بؤرة). وعلة ذلك أن البنية التأويلية من المفروض أنها لا تقوم بدور في اشتقاق الجملة فلا يُحتاج فيها إلى تحديد هذه السمات التي توجد مرصودة في البنية المؤولة التي تشكل مصدر الاشتقاق.

(ج) لا تمثل عملية تعويض المفردات بتعاريفها الدلالية إلا جانبا من التأويل الدلالي وهو تأويل الوحدات المعجمية التي تتضمنها الجملة. أما الجانب الآخر فيكمن في السمات الدلالية (زمان، جهة، وجه...) والسمات التداولية (مخصص القوة الإنجازية) المرصودة في البنية مصدر الاشتقاق. هذه السمات تظل ثوابت عبر عملية الانتقال من البنية المؤوّلة إلى البنية التأويلية. على هذا الأساس يمكن القول إن التمثيل الدلالي الكامل يشمل السمات التي ستتحقق في عناصر صرفية – تركيبية (المخصصات على اختلاف طبقاتها والوظائف) والتعريفات الدلالية التي تُقامُ مُقامَ الوحدات المعجمية.

8- المعجم والتداول:

في كل ما سبق تناولنا المخزن المفرداتي بشقيه (المعجم وقواعد تكوين المحمولات) على أساس أن التمثيلات التي تورد فيه تمثيلات دلالية صرف لا ترصد الجوانب التداولية. ويحق أن نتساءل الآن عما إذا كان من السائغ أن يظل المعجم (وقواعد التكوين) في نحو مؤسّس تداوليا، مستقلا عن التداول خاصة إذا كنا نعلم أن مكونات القالب النحوي الأخرى تشتغل، ولو جزئيا، على معلومات تداولية (مخصصات ووظائف).

من الثابت أن ثمة ظواهر معجمية وظواهر اشتقاقية لا يمكن وصفها الوصفَ الملائم إلا إذا أخذت بعين الاعتبار جوانبُها التداولية ونورد هنا على سبيل المثال لا الحصر بعضا من هذه الظواهر.

(أ) بينا في مكان آخر (المتوكل 1971) أن المحمولات الدالة على التنقل المكاني يرتبط استعمالها بالموقع الذي يوجد فيه كل من المتكلم والمخاطب أثناء التخاطب. وتنقسم هذه المحمولات، من هذا المنطلق، قسمين: محمولات تستعمل حين يكون التوجه نحو موقع المتكلم أو موقع المخاطب (أو موقعهما معا) ومحمولات تستعمل حين يكون التوجه نحو موقع آخر (غير موقعي المتكلم والمخاطب). ففي اللغة العربية تُستعمَل الأفعال «**أتى**» و«**جاء**» و«**تقدم**» و«**رجع**» و«**آب**» في الحالة الأولى بينما تستعمل الأفعال «**ذهب**» و«**عاد**» و«**رَحل**» و«**نَزَح**».. في الحالة الثانية. ولا يمكن أن يتعاقب في نفس السياق محمولان ينتميان إلى هاتين الزمرتين كما يتبين من المقارنة بين (113 أ) و(113 ب) و(114 أ) و(114 ب):

(113) أ – سيأتي خالد هنا حالا

ب – * سيذهب خالد هنا حالا

(114) أ – سيذهب خال إلى بلد بعيد

ب – * سيأتي خالد إلى بلد بعيد

(ب) من المعلوم أن من المعاني اللازمة للتصغير معنيي «**التحقير**» و«**الاستلطاف**». وهذان المعنيان كما هو واضح. لا ينتميان إلى ما يمكن تسميته «**الدلالة الموضوعية**» وإنما يتعلقان بالوجهة، أي بموقف (أو مشاعر) المتكلم إزاء ذات (شخص أو شيء) ما. فهذان المفهومان، إذن، مفهومان تداوليان أكثر منهما مفهومين دلاليين. وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول إن لظاهرة التصغير جانبا تداوليا لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى.

(ج) ويمكن أن نورد في نفس السياق ما ثبت في أدبيات كثيرة عن البعد التداولي لظاهرة البناء للمجهول. يُستخلص من هذه الأدبيات أن المقصود من اللجوء إلى بنية المجهول عوضا عن بنية المعلوم مقابلتها هو جعل غير الموضوع الأول محطا للحديث عوضا عن الموضوع الأول. فالفرق بين الجملة (115 أ)

ومقابلتها (115 ب) هو أن محط الحديث في الحالة الأولى الموضوع الأول «**عمرو**» وفي الحالة الثانية الموضوع الثاني «**هند**»:

(115) أ- قتل **عمرو** هندا

ب- قُتِلت **هند**

مفادُ هذا، في إطار النحو الوظيفي، هو أن من بين التغييرات التي تحدث حين الانتقال من بنية المعلوم إلى بنية المجهول نقل الوظيفة المحور من الموضوع الأول وإسنادها إلى غيره.

ليست الظواهر (أ) و(ب) و(ج) إلا أمثلة للظواهر المعجمية والاشتقاقية التي لها بعد تداولي واضح والتي يستلزم وصفُها الملائمُ إدراجَ خصائصها التداولية في التمثيل أو التقعيد لها.

بقي الآن أن نتساءل عن الكيفية المثلى التي يمكن أن تُرصَد بها هذه الخصائص في إطار نظرية النحو الوظيفي. في الوضع الراهن الذي يتخذه المخزن المفرداتي داخل القالب النحوي (باعتباره مكونا مستقلا تلجأ إليه باقي المكونات الأخرى لاستقاء المادة المعجمية) لا يمكن، في رأينا، أن نفكر إلا في الإمكانين التاليين:

(1) التأشير للخصائص التداولية في الإطار الحملي للمحمول المعني بالأمر. ويكون ذلك إما بواسطة قيود الانتقاء أو بواسطة الوظائف التداولية.

ولنمثل للطريقة الأولى بالإطار الحملي للمحمول «**أتى**» الذي يمكن أن يصاغ بالشكل التالي:

(116) أ ت **ي** {**فَعَل**} ف (س1: <**حي** >) منف

(ص1: <موقع التخاطب >) هدف

في هذه الحالة يُستغنَى عن التأشير للخاصية التداولية في تعريف المحول الذي يمكن صَوغه بالنسبة للفعل «**أتى**» على النحو التالي:

(117) ن ق ل {افتعل} ف (س1) منف (ص1) مصدر (ص2) هدف

أما التأشير عن طريق الوظائف التداولية فيكون واردا بالنسبة لقاعدة تكوين كقاعدة البناء المجهول حيث يؤشر لعملية نقل المحور من بين التغييرات التي تطرأ على الإطار الحملي الدخل على هذا الأساس يمكن صوغ قاعدة تكوين المحمولات المبنية للمجهول كالتالي:

(118) **قاعدة تكوين المبني للمجهول** (من الثلاثي):

دخل: س س س {فَعَل} ف (س1) منف مح...

(س‌ن) متق/مستق بؤ

خرج: س س س {فُعِل} ف (س‌ن) متق/مستق مح

معنى: "يتحمل (س‌ن) الواقعة الدال عليها الإطار الحملي الدخل"

مثال ذلك القاعدة المسؤولية عن اشتقاق الفعل «**قُتِلْ**» من الفعل «**قَتَلْ**»:

(119) **دخل:** ق ت ل {فَعَل} ف (س1) منف مح...

(س2: <حي > متق بؤ

خرج: ق ت ل {فُعِل} ف (س2) متق مح

معنى: «يتحمل (س ن) الواقعة الدال عليها الإطار الحملي الدخل».

(2) الإمكان الثاني المتوافر في التصور الحالي لمخزن المفردات ووضعه داخل القالب النحوي هو أن يؤشّر للخصائص التداولية بواسطة التعريف الوارد إما في المدخل المعجمي (إذا كانت المفردة مفردة أصلا) أو في الشق الثالث من قاعدة التكوين (إذا كانت المفردة من المفردات الفروع). وهذا الإمكان نفسه إمكانان:

(أ) قد يُفرَد للخصائص التداولية تعريف قائم الذات بالإضافة إلى التعريف الدلالي الذي سبق التفصيل فيه. على هذا الأساس، يرد تعريف المحمول «**أتى**»، مثلا، منقسما إلى شقين: تعريف دلالي صرف وتعريف تداولي يرصد الخاصية التداولية ويأتي مكمّلا للتعريف الدلالي:

(120) أ ت ي {فَعَل} ف (س1: <حي > منف

= ت د =

"ن ق ل {افتَعل} ف (س1) منف (ص1) مصدر (ص2) هدف"

= ت دا =

"(س2) = موقع التخاطب"

حيث: ت د = تعريف دلالي؛ ت دا = تعريف تداولي.

(ب) ويمكن، أيضا، أن يوسّع التعريف الدلالي توسيعا يُمكّنه من استيعاب الخصائص التداولية بالإضافة إلى الخصائص الدلالية الصّرف. في هذه

الحالة، وبفضل عملية التوسيع هذه، لا نَحتاج إلا إلى تعريف واحد يشمل الخصائص الدلالية والتداولية كما يتبين من التعريف الموسّع للمحمول «**أتى**»:

(121) أ ت ي {فَعَل} ف (س1: <حي > منف

= ت =

ن ق ل {افتَعل} ف (س1) منف (ص1: < **غير موقع التخاطب**>) مصدر (ص2: < **موقع التخاطب** >) هدف

تتساوى هذه الإمكانات جميعها من حيث إنها كلّها تتلاءم والتصور الحالي للمكون المعجمي في نظرية النحو الوظيفي. إلا أنها تتفاوت من حيث معاييرَ أخرى كالكلفة والطبيعة والقابلية للتعميم... فبالنظر إلى هذا المعيار الأخير، مثلا، يمكن القول إن إمكان إدراج الخصائص التداولية في التعريف الموسّع الموحّد هو أفضل المساطر التي اقترحناها للتأشير لهذا الضرب من الخصائص. فالتأشير بواسطة الوظائف التداولية لا يلائم إلا (بعض) القواعد الاشتقاقية كما أن التمثيل للخصائص التداولية بواسطة السمات الانتقالية لا يتأتى إلا حين يتعلق الأمر ببعض المحمولات. فليس من الممكن تعميم أحد هذين الإمكانين في حين أن مسطرة التعريف الموسّع الموحّد قابلة لأن تفي بالمطلوب في جل الأحوال إن لم يكن في كلّها.

إذا اعتمدت هذه المسطرة أصبح إدماج المفردة المعنية بالأمر يتم على الشكل التالي: **أولا**، يؤشر للخاصية التداولية في البنية التحتية للجملة (بواسطة مخصص، عامة)؛ **ثانيا**، على أساس التأشير لهذه الخاصية في البنية التحتية تُنتقَى المفردة المناسبة، أي المفردة التي تطابق خاصيتها التداولية المرصودة في مدخلها المعجمي الخاصيةَ التداولية المؤشر لها في البنية التحتية. لنأخذ مثالا لذلك (113 أ) المكررة هنا اللتذكير:

(113 أ) سيأتي خالد هنا حالا.

البنية التحتية (الجزئية) لهذه الجملة هي البنية (122):

(122) [خب وي: [سق وي: [غ تا [س س س {...} ف]

(ع1 ذ س1: خالد) منف فا مح

(ص1: م0) هدف (ص2: حال زم]]]]

يُلاحظ أن البنية (122) تشكل «**حملا مفتوحا**» في محلّين، محلّ المحمول ومحلّ اللاحق الهدف. كما يلاحظ أن محل اللاحق الهدفَ مؤشّر فيه إلى موقع التخاطب م0. هذا المؤشّر هو الذي سيُنتقَى على أساسه محمول الجملة، أي المحمول «**أتى**» الذي يتضمن تعريفُه الدلالي الموسع خاصية كون لاحقه الهدف موقعَ التخاطب كما يتبين من المدخل المعجمي (121). ولنلاحظ، بهذه المناسبة أنه من الممكن، توحيدا للتأشير، أن نصوغ التعريف الدلالي لهذا المحمول كالتالي:

(123) ن ق ل {افتَعل} ف (س1) منف (ص1: # م0) مصدر
(ص2: م0) هدف

حيث م0 = موقع التخاطب

ويُتّخذ نفس المؤشر م0 معلومةٌ أساسية لإدماج الحد اللاحق. "**هنا**". وبإدماج المحمول واللاحق الهدف نحصل على البنية التحتية التامة التحديد (124):

(124) [خب **وي**: [س ي: [سق وي: [غ تا أ ت ي {فَعَل} ف
(ع1 ذ س1: خالد) منف فا مح
(ص1: هنا) هدف (ص2: حال) زم]]]]

هذه الإمكانات جميعها (بما فيها إمكان توسيع مفهوم التعريف الدلالي ليستوعب الخصائص التداولية) مجرد اقتراحات تَظل رهينة بالتصور الحالي للمخزن المفرداتي، وضعِه ودورِه، في القالب النحوي. وقد يتم التفكير مستقبلا في إعادة النظر في هذا التصور فتقدم اقتراحات أخرى ملائمة للتصور الجديد. في هذا الاتجاه يمكن أن يُفكّر في موضعة المخزن المفرداتي، باعتباره قُويلبا من قوَيلبات القالب النحوي، بحيث يصبح مفتوحا مباشرة على القويلب التداولي (القوة الإنجازية، الوظائف التداولية، الوجهة...) فيتيسر بذلك رصد التفاعل بين هذه المقولات التداولية والمفردات الموسومة تداوليا. وبما أن ما قلناه عن العلاقة بين المعجم والتداول يصدق كذلك عن العلاقة بين المعجم والبعد الاجتماعي (انتماء المفردات إلى لُغَيّات طبقية أو إقليمية...) فيجدر كذلك التفكير في مدّ الجسور بين المعجم والقالب الاجتماعي فتكون بذلك مقاربتنا للوحدات المعجمية مقاربة قالبية تستخدم، داخل نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، قوالب أخرى إضافة إلى القالب النحوي شأنها في ذلك شأن مقاربة العناصر اللغوية الأخرى (صرف، تركيب وأصوات...).